

الأنواع الناشئة من (قَط): دراسة في مبناها ومعناها وتطورها اللغوي

أ. د. خالد محمد المساعفة (*)

الملخص

تقوم هذه الدراسة على استقراء الأنواع الاسمية والفعلية وأسماء الأفعال التي قامت الدلائل على نشأتها من البنية الثنائية الاستعمالية (قَط) ك: قَطُّ وقَطْنٌ وقَطٌّ وقَطُّ وقَطَاطٍ ... وفي هذه الدراسة ما يبين معنى هذه الأنواع واستعمالها، ومنهج بنائها من أصلها، وتطورها اللغوي والتركيبي النحوي، بعد أن توقرت هذه الأنواع على معنى مشترك، وهو القطع الحقيقي أو المجازي، فصار من اللازم -مثلاً- ألا نفوت دلالة الفعل (قَطَّنَ) واسم الفعل (قَطَّنَ) على هذا المعنى المشترك فلا نقول بنشأتها من الأصل (قَطُّ) بزيادة النون، أو أن نغض الطرف عن علاقة الأصل السابق بالأفعال الثلاثية والرباعية الدالة على هذا المعنى، من قبيل: قَطَفَ وقَرَطَفَ، وقَطَّرَ وقَنَطَّرَ، خلافاً لكثير من الآراء الموروثة والحديثة التي أدت إلى الفصل بين الأنواع السابقة؛ فأفضى ذلك إلى إهمال العلاقات اللغوية والدلالية المشتركة بين هذه الأنواع وغيرها.

وفي هذه الدراسة مزيد من دلائل الثنائية اللغوية التي تزودنا بها نشأة بعض الظروف، ك-(لُدُنْ)، والمصادر التي لا أفعال لها، ك-(ويل)، والحروف الناسخة، ك-(لعل)، ومن هذه الدلائل يتضح أن هذه الثنائية قادرة على تخطي المداخلات الثنائية الجدلية أو التطبيقية المُفككة التي تناولت تطور أبنية العربية إلى المستوى الذي تصير فيه نظريةً تحنك إلى أصولٍ منهجية في التفسير والتحليل اللغوي.

الكلمات الدالة: التطور اللغوي، الأنواع الناشئة من (قَط).

(*) أستاذ النحو والصرف، جامعة الحسين بن طلال، معان.

The Emerging Forms of Qat: A Semantic-Etymological Study

ABSTRACT

This study aims to examine the nominal, verbal, and verbal noun forms emerged from the bi-radical root 'qat' such as qatt-u, qatan-a, qatt-a, qat-u, and qitat. To this end, the study sheds light on the meanings of these forms and their evolvement, development, and syntactic structure as they share a common meaning, which is either real or metaphoric. Accordingly, it is vital not to ignore the common meaning between the verb qatan-a and the verbal noun qatn-a as they both evolved from the bi-radical root 'qat'. Also, it is implausible to overlook the relationship between the bi-radical root qat and the emerged tri- and tetra-radical roots such as qataf-a, qatuf-a, Qatar-a, qatar-a. No doubt, the proposition concerning the semantic-etymological interrelationship among these forms clearly contradicts with many of the old and modern arguments, which separate between these forms and often neglect the inter-linguistic and inter-semantic relations among them.

This study also presents further evidence on the bi-radical roots exemplified in some adverbs such as 'ladun', gerunds 'wail', and abrogating particles 'la'ala'. It is apparent from the presented evidence that linguistic bi-radicality is quite able to overcome the bi-radical controversial and the disconnected practical arguments that tackled the evolvement of the Arabic word structure, and it also furnishes a fruitful ground for a new theory governed by a set of well-grounded principles.

Key words: linguistic development; emerging forms from qat

مقدمة

اللغة كالكائن الحي تتطور، ولا يتوقف تطورها عند حدود زمانية ومكانية معينة، إلا إذا اقتضت مناهج الدرس أن نعين زماناً أو مكاناً للظاهرة اللغوية المدروسة؛ فهذا ضربٌ من التقنين المنهجي المقترن بصياغة قواعد التفسير اللغوي، أو أردنا إسقاط أنماطٍ من الأحكام التي تستوجب حداً فاصلاً بين مرحلة لغوية وأخرى، كالذي اصطنعه القدماء عندما أرادوا تحديد عصور الفصاحة، ومظنة الشاهد اللغوي الفصيح، وهذا من التقنين الذي قد يصير مشكلاً؛ لاعتبارات معروفة، ليس أقلها ما يحتاج إليه معنى (الفصيح) من ضوابط لم ترتق إلى الاتفاق عليها.

وإذا كانت اللغة تتطور متخطيةً أي فواصل نضعها أمام تطورها فمن الواجب أن نغض الطرف عن أي مقولة لغوية موروثية لا تتفق مع أطوار أبنية اللغة، وهذا ما جرت عليه هذه الدراسة حين تجاوزت مقولةً في الاشتقاق الصرفي مفادها أن أقل الأصول اللغوية ثلاثة، فالبنية الاستعمالية (قط) تقدم لنا أقوى الدلائل على قدم استعمال الثنائي وتطوره في العربية، ومن ثمَّ كان تجاوز مثل هذه المقولة وغيرها هادياً للكشف عن علاقات مشتركة: دلالية وصرفية ونحوية بين الأنواع الناشئة من (قط)، فضلاً عن غير وجه من المشترك الصوتي بينها.

وهذا المسعى لا يُغفل ما يمكن أن يُقال من صعوبة التوفيق بين أنماط تتوزع بين الاسمية والحرفية والفعلية، وتتباين في الموروث اللغوي؛ ولهذا كان على الدراسة أن تجيب عن سوالات ضمنية للوصول إلى غايتها، وهي:

١. كيف يمكن للنواة اللغوية الاستعمالية (قط) أن تكون أصلاً لغيرها من الأبنية المستعملة؟

٢. ما الجامع الدلالي والمعنوي المشترك الذي يسوغ ردّ الأنواع المتباينة إلى هذا الأصل؟

٣. هل يقوم تطور هذا الأصل الثنائي على انتظام مطّرد يسمح بالمقايسة، ويفضي إلى رجوع النظر في ثلاثية الأصول التي أدار عليها التصريفيون ظاهرة الاشتقاق الصرفي؟

ونحن لا نعدّ ثلاثية الأصول هذه من باب الخطأ في التقعيد الموروث بقدر ما ننظر إليها على أنها تفسير قام على كثرة الأصول الثلاثية الاستعمالية بالمقارنة مع قلة الثنائيات في زمن التقعيد، ومن ثمّ فإنّ ثنائية الأصول نمط من التفسير قد يصير بديلاً عن هذه الثلاثية إذا ما توصلت الثنائية إلى صياغة ضوابط منهجية تعيد للدرس اللغوي - بمستوياته الصوتية والصرفية والدلالية - بناءه وفاقاً لهذه الثنائية التي نمت أصولها قليلاً في الموروث اللغوي، وتطورت في الدراسات الحديثة لتصير نظرية لغوية في التفسير.

وقد وقفنا على آراء القدماء والمحدثين التي تتصل بمباحث الدراسة، فتبيّن لنا أنّ من هؤلاء القدماء من يحمل اشتقاق الأنواع السابقة أو بعضها على الفعل الثنائي المضاعف (قَطُّ) أو المصدر (القَطُّ)، وفي مقدمتهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي رجّح اشتقاق الظرف (قَطُّ) بقوله: "وأظن قَطُّ كذلك؛ لأنها يعنى بها انقطاع الأمر أو الشيء، والقَطُّ قطعٌ، فكأنها من التضعيف."^(١)

وأما المحدثون -كجرجي زيدان، ومرمري الدومنيكي، والرافعي وغيرهم- فلهم بعض المداخلات التطبيقية في نشأة الأبنية الفعلية المختلفة من الأصل (قط)،

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن بحر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٢، ٤٤٩/٣-٤٥٣.

كالأفعال: (قطف وقطب وقطع وقطم وقطل) التي تضمنت معنى هذا الأصل، وهو القطع.^(١)

ولعبدالحق فاضل دراسة عَنُونَهَا بـ: "أقاصيص لغوية قط وبناتها" بيّن فيها الألفاظ الناشئة من الأصل (قط)، فذكر أنها تربو على (٤٥٠) كلمة.^(٢) وعلى هذا المنهج تناولت سهى نعجة في الباب الثاني من كتابها "آفاق الدرس اللغوي في العربية المبنى والمعنى" تطوّر (قط) الذي أفضى إلى نشأة كثير من الأمثلة التي وردت في دراسة فاضل السابقة، وانتهت من هذا التناول إلى القول بأن: "سلسلة التطورات ليست نهائية، فاللغة كائن حي دائم التطور."^(٣)

وفي الدراسات السابقة جهد بيّن في الوقوف على بعض وسائل تطور الأصل الثنائي (قط)، كزيادة الصوامت والإبدال الصوتي؛ ولكنها خلت من أيّ مداخلة تبين علاقة هذا الأصل بالأنواع اللغوية والنحوية، ك(قط) الذي يأتي اسماً محضاً أو ظرفاً أو اسم فعل... زيادة على إهمالها للتطور النحوي التركيبي لهذه الأنواع.

ولرياض الخوّام دراسة وسمها بـ: (لدنٌ ولدى بين الثنائِيَّة والثلاثِيَّة وأحكامهما النحويَّة)، وهي لا تخلو من بعض ما يُحسب من التناول الثنائي، ولكنها لم تستطع تجاوز مشكل كثير من الدراسات الحديثة التي

(١) زيدان، جرجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، دار الحداثة،

د.ط، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٦٢، الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، راجعه:

عبدالله المنشاوي، مهدي البحيري، مكتبة الإيمان، د.ط، القاهرة، د.ت، ص ١٥٨.

(٢) فاضل، عبدالحق، "أقاصيص لغوية قط وبناتها"، مجلة اللسان العربي، المجلد (١٨)،

الجزء (٣)، السنة (١٩٧١م)، ص ٥، ٦.

(٣) نعجة، سهى فتحي، آفاق الدرس اللغوي في العربية المبنى والمعنى، عالم الكتب الحديث،

ط ١، إربد، الأردن، ٢٠١٤م، ص ٩٣.

سعت إلى اصطناع النظرية الثنائية في تأصيل نشأة أبنية العربية وتطورها. وفي مقدمة هذا المشكل خلّو هذه الدراسات في الغالب- من الضوابط الدالية واللغوية التي يُحتكم إليها في المعالجات الثنائية النظرية والتطبيقية.

ولسنا ننكر ما لغير هؤلاء الباحثين المحدثين من آراء تتعلق بالتطور اللغوي والمقارنات السامية التي تفيد في بعض ضوابط الثنائية اللغوية دون توفّرها على دراسة عموم مسائل (قط) وأنواعها.^(١)

وقد انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث رئيسة، تناول الأول أنواع (قط) ومساثلها اللغوية، وجاء الثاني لدراسة الأبنية الناشئة من (قط) ووسائل البناء منه أو ممّا نشأ منه، وفي المبحث الثالث كان المصير إلى بيان التطور التركيبي وما وسمناه بـ: تداخل الأنواع، من طريق تطور أنواع (قط)، وبعض المصادر التي لا أفعال لها، والحرف الناسخ (لعلّ)، ومساثل الظرف (لدن). وما كان لهذه الدراسة أن تتوسّع في تناولها لهذا الضرب من التداخل إلا بعدما تبين وجود مشترك بين الأنواع السابقة يوجب رجوع النظر فيها.

واقترضى موضوع الدراسة أن يقوم منهجها على جمع المادة من مصادرها اللغوية، وتحليلها وتقويمها بموضوعية، وتقديم بعض البدائل التي تناسب تطور أبنية العربية من أصول ثنائية.

(١) منها دراسات إسماعيل عمارة الموسومة بـ: بحوث في الاستشراق واللغة، وتطبيقات في المناهج اللغوية، ومعالم دارسة في الصرف الأقيسة الفعلية المهجورة ... ودراسات يحيى عابنة وفي مقدمتها كتابه: بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعات السامية الجنوبية.

المبحث الأول: أنواع (قَطُّ) ومسائلها اللغوية

تباينت الأنواع التي تنتمي إلى البنية الثنائية (قَطُّ) على الوجه الآتي إجماله:

أولاً: قَطُّ الظرف

١. استعماله ظرفاً مختصاً

يُستعمل (قَطُّ) ظرفَ زمانٍ لاستغراق الماضي، ويختصُّ بالتركيب المنفيّة؛ لقولهم: ما فعلته قَطُّ، وقد ذكر ابن هشام وغيره أنّ العامة يقولون: لا أفعُله قَطُّ، وهو لحنٌ؛ لدلالة الفعل على الاستقبال، واختصاص الظرف (قَطُّ) بالماضي.^(١)

وأثبت ابن مالك استعماله بعد الإثبات من طريق حديث حارثة بن وهب، وهو: "صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم- ونحن أكثرُ ما كنا قط."^(٢) (قَطُّ) كلمة -كما يذكر- استُعملت غير مسبوقه بنفي، وهو: "مما خفي على كثير من التحويين؛ لأنَّ المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي، نحو: ما فعلت ذلك قط، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي، وله نظائر."^(٣)

وذكر هذا الضرب من اللحن الزبدي، ونقل من صحيح البخاري وغيره ما يؤيد استعماله بعد الإثبات، يقول: "وتختص بالنفي ماضياً... وتقول العامة: لا أفعُله قَطُّ. وإنما يُستعمل في المُستقبل عَوْضُ. وفي مواضع من صحيح الإمام أبي عبدالله البخاريّ جاء بعد المُثبت، منها في باب صلاة الكُسوف: أطولُ صلاةٍ

(١) ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق:

محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، د.ط، بيروت، ١٩٩٣، ١٩٩٥م، ٢٣٢/١.

(٢) ابن مالك جمال الدين محمد الطائي الجبالي، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات

الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة، د.ط، القاهرة، د.ت،

ص ١٩٠.

(٣) ابن مالك، المصدر السابق، ص ١٩٣.

صَلَّيْنَهَا قَطُّ، وفي سُنَنِ الإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ: تَوَضَّأَ ثَلَاثًا قَطُّ ... وَحَاوَلَ الكِرْمَانِيَّ جَرِيَهَا عَلَى أَصْلِهَا، فَأَوَّلَ الأحَادِيثِ الوَارِدَةَ مُثَبَّتَةً بِالنَّفْيِ ... وَجَزَمَ الحَرِيرِيُّ فِي الدُّرَّةِ بَأَنَّ اسْتِعْمَالَ قَطُّ فِي المُسْتَقْبَلِ أَوْ المُثَبَّتِ نَفْيٌ".^(١)

وأما الأسترابادي فذهب إلى أنه: "ربما استعمل قَطُّ بدون النفي لفظاً ومعنى، نحو: كنت أراه قَطُّ، أي: دائماً، وقد استعمل بدون لفظاً لا معنى، نحو: ... هل رأيت الذئبَ قَطُّ"^(٢)

وعلى ذلك جرى بعض المحدثين في القول بهذا النمط من اللحن والخطأ كمصطفى الغلابيني^(٣)، وعبد الراجحي^(٤).

ولكنَّ بعض المروِّي يشير إلى استعمال (قَطُّ) في التراكيب المثبتة، فضلاً عن استعماله للدلالة على الاستقبال، ولعلَّ ذلك ما دفع السيوطيَّ إلى القول بأنَّها: "للوَقْتِ الماضي عُمومًا."^(٥) وهذا -في أقلِّ تقدير- يخرج من دائرة اللحن والخطأ

(١) الزَّيْدِي، محمد بن عبد الرزاق، (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دولة الكويت، ١٩٦٥-٢٠٠١م، (قطط)، ٤٠/٢٠.

(٢) الأسترابادي، رضي الدين (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د.ط، القاهرة، د.ت، ٣٠٤/٣، وقبله: حتَّى إذا جنَّ الظلُّمُ واخْتَلَطَ. والرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، وأورده البغدادي له في: خزنة الأدب، البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة، ١٩٩٧م، ١٠٩/٢.

(٣) الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط٢٨، بيروت، صيدا، ١٩٩٣م، ٥٧/٣.

(٤) الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٤١٨.

(٥) السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، د.ط، القاهرة، د.ت، ٢١٧/٢.

إلى دائرة الاستعمال اللغوي غير الشائع المُطَرَّد، والفرق بينها كبير، ومن ثمَّ فلسنا محتاجين إلى تقدير ما جاء من مثبت الأحاديث منفيًا؛ حتى يستقيم للقدماء إخضاع التراكيب على وجه من الاستعمال يروونه صواباً دون غيره.

وأما ما يذكره القدماء والمحدثون من علل يفسرون بها العدول عن الأحاديث النبوية في التأصيل النحوي فهي لا تثبت على أيِّ وجه أديرت، كالقول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، والقول بوقوع اللحن في الحديث؛ بسبب كثرة الرواة الأعاجم وغير ذلك.^(١)

فالأقرب إلى تفسير هذه المسألة أنَّه في ابتداء وضع قواعدهم النحوية في زمن أبي الأسود (ت ٦٩هـ) لم تكن هذه الأحاديث قد جمعت بعدُ، وأنَّ المجموع منها كان قليلاً، ولم يصل من هذا القليل إلى النحاة إلاَّ النزر اليسير.^(٢) فصار هذا العدول منهجاً لا يحدون عنه حتى بعد جمعها في عصور لاحقة؛ فالمسائل اللغوية والنحوية التي أقاموها على الشاهد المفرد والشاهدين، وعلى المصنوع الذي غيرت روايته كثيرة، زيادة على أنهم لم يتحرَّجوا من رواية الأعاجم للشعر الذي صار شاهداً على مسائل اللغة ونحوها.

٢. بناء (قط) وصوره المستعملة

لخص السيوطي أسباب بناء (قط)، فذكر منها مشابته للحروف في إبهامها، وهو يقع على كل ما تقدم من الزمان، وقيل لأنَّه أشبه الفعل

(١) الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، وزارة الثقافة، دار الرشيد، ط١، بغداد، ١٩٨١م، ص ٣٦٧-٤١٢.

(٢) تقول خديجة الحديثي: "من هذا يتبين أنَّ ابتداء التدوين وقع في أوائل القرن الثاني، ولم ينته هذا القرن حتى كان قد تمَّ تدوين معظم الأحاديث النبوية." ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٣٧٩.

الماضي؛ لأنه لزمانه، أو أنه مبني لأنه تَضَمَّن معنى الحرف (في)، أو لتَضَمَّنَه معنى (مُنْدُ)، فمعنى ما رأيتَه قَطُّ، أي: مُنْدُ خُلِقْتُ، أو لتَضَمَّنَه معنى (من) الاستغراقية، وبُني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد.^(١)

وعلة البناء تدور في محور قطعه عن الإضافة، فإذا قُطِع عنها بُني على الضم، وينقل ابن يعيش عن الكسائي تفسيراً آخر للبناء على هذه الحركة، وهو أن أصل الظرف أن يكون مبنياً على (قَطُّط)، فلما سكن الحرفُ الأول للإدغام، حُرِكَ الآخر بحركته. ومن ثمَّ ذكر بعض المستعمل منه، من نحو: (قَطُّط)، وفَسَّرَه بحذف إحدى الطاءين تخفيفاً، وإبقاء الحركة تشبيهاً على الأصل، كما قالوا في (رُبَّ): رُبَّ بحذف الباء وإبقاء الفتحة. وذكر الصورة (قُطُّ) المتأنيّة من إتباع الضمِّ الضمَّ بعد الحذف والتخفيف، وهو استعمال قليل كما يذكر.^(٢) وكذا كانت الصورة (قَطُّ) ناتجةً عن التقاء الساكنين، والتخلص منه بالكسر.^(٣)

ومن الصور الاستعمالية المعدودة لدى القدماء من اللهجات: (قُطُّ، قَطُّ، وَقُطُّ، قُطُّ، قُطُّ).^(٤) وكان بعضهم يرى أن (قَطُّ) هو الأصل، أو: "أفصح اللُّغات".^(٥) وأما ابن دريد فيرى أن قَطُّ وقُطُّ: "لُغتان فصيحتان".^(٦)

(١) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ٢١٦/٢، ٢١٧.

(٢) ابن يعيش، يعيش بن علي (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د.ط، القاهرة، د.ت، ١٤٧/٣، ١٤٨.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ٢١٦/٢.

(٤) الزبيدي، تاج العروس، (قطط)، ٣٦/٢٠.

(٥) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب، ٢٣٢/١.

(٦) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط ١، بيروت، ١٩٨٧م، (قطط)، ١٥٠/١.

٣. اشتقاق (قَطُّ) و(قَطُّ)

نسَّقَ سيبويه (ت ١٨٠هـ) الظرف (قَطُّ) مع جملة الأسماء التي يردُّ تصغيرها ما حذف منها، كقم وفؤيه، ليخلص إلى القول: "وأظن قَطُّ كذلك؛ لأنها يعنى بها انقطاع الأمر أو الشيء، والقَطُّ قطعٌ، فكأنها من التضعيف."^(١)

وقد فتح هذا الرأي باباً في درس (قَطُّ) لم يكن معروفاً من قبل؛ لأنَّ ظنَّ سيبويه في أن تكون ثمة علاقة اشتقاقية بين الظرف والمصدر (القَطُّ) تحوَّل إلى رأي لا يقوم على الظنِّ لدى الخالفين، ففي باب (ما جاء مشتقاً من الأسماء المبنية) صرَّح ابنُ جنِّي بهذه العلاقة القائمة بين الظرف (قَطُّ) والفعل (قَطُّ) بقوله: "وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقاً، نحو: لبيك؛ لأنهم يقولون: أَلَبَّ بالمكان، ونحو: قَطُّ؛ لأنها من قططت أي: قطعت؛ لأن قولك: ما فعلته قَطُّ معناه: فيما انقطع ومضى من عمرك ... وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد."^(٢)

ورأى ابن فارس أنَّ القطع يكون على جهة الإمكان، يقول: "وقولهم ما رأيتُ مثله قَطُّ، أي: أقطعُ الكلام في هذا بقوله على جهة الإمكان. ولا يُقال ذلك إلا في الشيء الماضي."^(٣)

ولا يختلف رأي ابن هشام عن رأي ابن جنِّي؛ لقوله: "واشتقاقه من قططته أي: قطعته، فمعنى ما فعلته قَطُّ ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي مُنْقَطع عن الحال والاستقبال."^(٤)

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/٤٤٩-٤٥٣.

(٢) ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، المنصف لابن جنِّي شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٩٥٤م، ص ١٤٦.

(٣) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، د.ط، بيروت، د.ت، (قط)، ١٤/٥.

(٤) ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب، ١/٢٣٢.

وربما يكتفي بعضهم في بيان اشتقاقه بالمصدر دون الفعل، وفاقاً لرأي سيبويه، كقول الأسترابادي: "وقطّ لا يستعمل إلا بمعنى أبدأ؛ لأنه مشتق من القطّ، وهو القطع، كما تقول: لا أفعله ألبتة."^(١) أو يُعبّر عن العلاقة بينهما بمصطلح النّقل، على النحو الوارد في قول السيوطي: "قالوا وأصلها مصدر، وهو القطّ بمعنى القطع نقلت إلى الظرف، فقولك ما رأيته قطّ معناه ما رأيته فيما انقطع من عمري."^(٢)

والنقل المُشار إليه من المصدر أو الاشتقاق من الفعل يوجب بالضرورة- توفّر الظرف على دلالة القطع المعجمية، وإن صار له وظيفة نحوية لا يقوم بها المصدر أو الفعل.

وربما يكون الانقطاع متجهاً إلى الحدث المشتمل عليه الفعل، كقول أبي جعفر النحاس: "وما رأيته قطّ، أي: انقطعت الرؤية بيني وبينه."^(٣) وقد يستمرّ نفي الانقطاع إلى الزمن الحاضر، كما ذكر الشيخ خالد الأزهرى، وهو يبيّن علة بناء الظرف (قط) في نحو: ما فعلته قطّ، يقول: "وعلة بنائها تضمّنّها معنى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها، إذ المعنى: ما فعلته مُدّ خلقني الله تعالى إلى الآن."^(٤)

وقد اعترف كثير من القدماء باشتقاق أنواع مختلفة من الظروف، منها الظرف (عوض) الذي يقارب (قط) في غير سمة من سماته اللغوية والتركيبية،

(١) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣/٣٠٣، ٤٠٤.

(٢) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ٢/٢١٦، ٢١٧.

(٣) النحاس، أبو جعفر، (ت ٣٣٧هـ)، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم والجابي، ط١، بيروت، ٢٠٠٤م، ١/١٢٧.

(٤) الأزهرى، خالد بن عبدالله (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، ١/٥٢٦.

يقول ابن هشام: "عوض ظرف لاستغراق المستقبل، مثل أبدأ إلا أنه مُختصّ بالنّفي، وهو مُعرب إن أضيف، كقولهم: لا أفعله عوضُ العائضين، مبنيٌّ إن لم يُضف، وبنائوه إمّا على الضّم، كقَبْلُ أو على الكسر، كأَمْسٍ، أو على الفتح، كأَيْنَ، وسمّي الزّمان عوضاً؛ لأنّه كلما مضى جزءٌ منه عوّضه جزءٌ آخر، وقيل: بل لأنّ الدّهر في زعمهم يسلبُ ويعوّضُ." (١)

ومن وجوه المقاربة بينهما ما ذكره ابن مالك من أنّ (عوض) قد يردُ للماضي، فيكون بمعنى قَطّ، على نحو قول الشاعر:

فلم أرَ عاماً عوضُ أكثرَ هالِكاً ووجه غلامٍ يُشترى وعلامة (٢)

وأبرز ما في هذه المقارنة والمقاربة اعترافُ النحويين باشتقاق الطرفين السابقين. والحقيقة أنه لا يمكن غضُّ الطرف عن اشتقاق (قَطّ)، فلا نفيده منه بإدارته على نحوٍ موافق لمنهج التطور اللغوي.

ثانياً: استعمال (قَطّ) لغير الظرفية

يستعمل (قَطّ) لغير الظرفية، فيأتي اسماً محضاً أو اسمَ فعل، وفي الآتي

تفصيل لمسائل كلّ واحد منهما:

١. قَطّ بمعنى (حسبُ)

تحدث عن هذا المعنى ابن هشام، وهو يذكر وجوه استعمال (قَطّ) في العربية، فبعد أن بين وجه استعماله ظرفَ زمان لاستغراق ما مضى قال: "والثّاني أن تكون بمعنى حسبُ، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطّاء، يُقال: قَطِي وقَطُك وقَطُّ

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٠٠/١.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٢١/٢. والبيت غير منسوب ولا يعرف قائله، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١٤٣/٧، يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٦م، ٤٦/٧.

زيد دَرَهَم، كما يُقال: حسبي وحسبك وحسب زيدِ دِرْهَم، إلا أنها مبنية لِأَنَّهَا موضوعة على حرفين وحسب معربة." (١)

ول(قط) بهذا المعنى جملة من الضوابط والأحكام البنيوية والتركيبية أجمالها السيوطي مع أحكام (قَدْ) بقوله: "ويردان أيضاً اسمين مرادفين لحسب، فالغالب حينئذٍ بناؤهما على السكون لوضعهما على حرفين، وبضافان إلى الاسم الظاهر، وإلى ياء المُتَكَلِّم، وكاف المُخاطَب، نَحْو: قَدْ زَيْدٍ دِرْهَم، وقَطُّ زَيْدٍ دِرْهَم، وقدي وقطي بلا نون، وقَدْكَ وقَطُّكَ، وقد يُعْرَبان، وهو قليل، يُقال: قَدْ زيد أو قَطُّ زيد دِرْهَم بالرَّفْع كما يُقال: حَسِبَهُ دِرْهَم" (٢)

وذكر ابنُ هشام جواز دخول نون الوقاية عليهما: "حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز في لَدُنْ وَمِنْ وَعَنْ." (٣)

وأورد القدماءُ شاهدين شعريين استعمل فيهما (قَطُّ) و(قَدْ) بنون الوقاية ومن دونها، الأول:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَحْدِ (٤)

والثاني:

أَمْتَلًا الْخَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي (٥)

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٣٢/١.

(٢) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ٢١٦/٢، ٢١٧.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٣٢/١.

(٤) الرجز لحُميد بن مالك الأرقط عند ابن منظور في لسان العرب، (خبب)، ٣٤٤/١، والبغدادي في خزنة الأدب ٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٢، ولحميد بن ثور عند ابن منظور في لسان العرب، (لحد)، ٣٨٩/٣، وليس في ديوانه؛ ولأبي بحدلة عند ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٤/٣، وبلا نسبة عند سيبويه في الكتاب ٣٧١/٢، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٠م، ٢٤١/٤.

(٥) من الأبيات غير المنسوبة، ينظر: إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، ٢٨٩/١٢.

وهم مختلفون في معناهما حين تثبت فيهما نون الوقاية؛ لقول الأشموني:
"وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه، وذهب
الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال: قدي وقطي بغير نون كما تقول:
حسبي، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفي قال: قدني وقطني بالنون، كغيرهما
من أسماء الأفعال."^(١)

فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أنهما اسمان بمعنى (حسب) وهما
مشتعلان على هذه النون أو غير مشتملين، والكوفيون يقيّدون هذا المعنى
بالاشتغال السابق، وإلا كانا من زمرة أسماء الأفعال، لا الأسماء المحضة.
ويُفهم من هذا أن (قطني) و(قدني) الواردين في الشاهدين السابقين اسما
فعلٍ بمعنى (يكفي) على رأي هؤلاء الكوفية، لا بمعنى (حسبي)؛
لاشتمالهما على نون الوقاية. ولا بدّ للخليل وسيبويه -بالضرورة- من أن
يعترفوا بأن معنى (حسبي) و(يكفي) واحد؛ لأن ما عده الكوفيون فارقاً بين
النوعين لا يعد كذلك لدى الخليل وسيبويه.

وأشار المرادي في موضوع نون الوقاية إلى استعمال (قط) في الحديث
الشريف: (قط قط بعزتك) -بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها- فخالف من
ذهب إلى أن حذف النون من (قد وقط) لا يجوز إلا في الضرورة، فأجازه هو في
الاختيار.^(٢)

ونذكر الأزهري أصالة هذه النون في مادة (قدن) التي استعمل منها الاسم
(القدن) بمعنى الكفاية والحسب. يقول: "قلت: جعل القدن اسماً، وأصله من قولهم:

(١) الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب
العلمية، ط ١، بيروت، ١٩٩٨م، ١/١٠٦، ١٠٧.
(٢) المرادي، أبو محمد بدر الدين (ت ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن
مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، بيروت، ٢٠٠٨م،
٣٨٥-٣٨٧.

قَدْنِي كذا وكذا، أي: حسبي. ومنهم من يحذف التَّوْن فيقول: قَدِي، وكذلك قَطْنِي وقَطِي." (١)

وكذا روى ابن سيده عن بعض القدماء أصالة النون في (قط) بقوله: "وقال بعضهم: قَطْنِي: كلمة موضوعة لا زيادة فيها كحسبي." (٢)

ومن آراء ابن فارس المذكورة في (قط) أن الطاء مبدلة من الدال، ولكنه لم يبيِّن مسوغ هذا الإبدال، يقول: "فأما قَطُ بمعنى حَسْبُ فليس من هذا الباب، إنَّما ذاك من الإبدال، والأصلُ قَدٌ... لكنَّهم أبدلوا الدَّالَ طاءً، فيُقالُ: قَطِي وقَطَكَ وقَطْنِي." (٣)

والمحوظ أنَّ (قَطُ) و(قَدُ) يسلكان مسلكاً واحداً في بعض الاستعمالات، من ذلك ما ذكره ابن منظور وهو أنَّ (قَدُ) تكون مثل: قَطُ بمنزلة حَسْبُ، يقولون: ما لك عندي إلا هذا قَدُ، أي: قَطُ، حكاة يعقوب، وزعم أنه بدلٌ ... وفي صفة جهنم ... فيقال: هل امتلأت، فتقول: هل من مزيد؟ حتَّى إذا أوعبوا فيها قالت: قَدُ قَدُ، أي: حَسْبِي حَسْبِي، ويُروى بالطاء بدل الدال، وهو بمعناه. ومنه حديثُ التُّبَيْيَةِ: فيقول: قَدُ قَدُ، بمعنى حَسْبُ، وتكرارها لتأكيد الأمر." (٤)

ونلاحظ -أيضاً- أنَّ الفاء زيدت في (قَطُ) وهو اسم بمعنى (حسب)، ولم يذكر بعض القدماء فائدة زيادتها، يقول ابن يعيش: "وربَّما استعملوا قَطُ وحَسْبُ

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (قدن)، ٥١/٩.

(٢) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق:

عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م، (قطط)، ١١٠/٦.

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، (قط)، ١٢/٥-١٤.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، (قدد)، ٣٤٧/٣.

مفردَيْن من غير إضافة، فقالوا: رأيتُه مرَّةً واحدةً فَقَطْ، وأعطاني ديناراً فَحَسَبْتُ، أي: اكْتَنَفَ بذلك واقْطَعَ. والإضافة أكثر وأغلب فأعرفه. ^(١) ويقول الفيومي: "وقَطُّ بالسُّكُون بمعنى حَسَبُ وهو الاكتفاء بالشَّيء، تقول: قَطْنِي، أي: حَسَبِي، ومن هنا يُقال: رأيتُه مرَّةً فَقَطْ." ^(٢)

وقد ورد (فَقَدُّ) بالدال في بيت النابغة:

قالت ألا لَيْتَما هذا الحَمَامَ لنا إلى حَمَامَتِنا أو نَصَفُه فَقَدِ

وقد عدَّه السيرافي اسماً بمعنى حسبي. ^(٣) أو بمعنى كافٍ في بعض الآراء. ^(٤) وهذا ما يقر به هو و(قَطُّ) من اسم الفعل الآتي ببيانه:

٢. قَطُّ اسم فعل بمعنى (يكفي)

تحدث السيوطي عن معنى اسم الفعل (قَطُّ) و(قَدُّ) معاً، بقوله: "وترد قَطُّ وقَدُّ اسْمِي فعل بمعنى يَكْفِي، نحو: قَدُّ زَيْداً ذَرْهَمًا، أي: يَكْفِيه، وقَدْنِي وقَطْنِي بنون الوقاية، أي: يَكْفِينِي، وليس فيهما إلا البناء على السُّكُون، ثم قيل: هما كلمتان مستقلتان، وقيل: الدال بدل من الطاء، وقيل: قَدُّ هي الحرفية نُقلت إلى الاسمِية." ^(٥)

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٦/١-١٤٨.

(٢) الفيومي، أحمد بن محمد (٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، (قَطُّ)، ٥٠٨/٢.

(٣) السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (ت ٣٦٨هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، د.ط، القاهرة، ١٩٧٤م، ٢٧/١.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٢٠/٤، ٥٢١، الهامش (٢).

(٥) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ٢١٦/٢، ٢١٧.

وهو لا يقصد بنقل (قد) الحرفية إلى الاسمية الخالصة، وإنما أراد نقلها إلى اسم الفعل، كنقل حروف الجرّ إلى أسماء الأفعال، من قبيل: إليك وعليك، وهذا في أقل مسعى بحثي يقتضي رجح النظر في (قد) الحرفية نفسها ومعانيها، فننظر كيف تأتّى لها أن تقوم بوظيفة اسم الفعل (يكفي) بعد النقل المذكور؟

ولا يصحّ أن نَعْفَلَ عن رأي مخالف ينصُّ على أنّ اسم الفعل (قط) و(قد) مشتقان، على نحو قول ابن يعيش: "واشتقاقُ قَدْ من قَدَدْتُ الشيء، واشتقاقُ قَطٍّ من قَطَطْتُ الشيء، إذا قطعته، فأصلهما لذلك التثقيب، وإنما خُفِّفْنَا بحذف لاميهما، وغلبَ عليهما التخفيفُ لكثرة استعمالهما. وإنما لزمت هذه الأسماءُ الإضافة، لأنّها واقعةٌ موقعَ فعلِ الأمر. وفعلُ الأمر لا بد له من فاعل، ولم تكن هذه الأسماء ممّا يَرْفَع، فأضيفت إلى الفاعل. فإذا قلت: قَدَّكَ، وقَطُّكَ، فكأنك قلت: اكْتَفَيْ، واقْطَعْ، فالفاعلُ مضمَّرٌ. وإذا قلت: قَدْ زيدٍ أو قَطُّ عمرو، فكأنك قلت: لِيَكْتَفَيْ زيدٌ، أو عمرو بذلك."^(١)

وفي موضع آخر قال: "ومن ذلك قَدَّكَ وقَطُّكَ، وهما اسمان، ومُسَمَّاهما اكْتَفَيْ، وانْتَهِي، فهما لازمان على حسب ما سُمِّيَا به من الأفعال، وهما مبنيان لوقوعهما موقع الفعل المبني، وجريهما مجراه في الدلالة. وسُكِّنَ آخِرُهُمَا على حد التسكين في صَهْ، ومَهْ؛ لأنه الأصلُ في البناء، ولم يلتق في آخِرُهُمَا ساكنان، فتجب الحركةُ لاجتماعهما. والكافُ فيهما ليست اسماً، وإنما هي حرفُ خطاب على حدّها في: النجاءك، ورؤيدك، وقد مُخَفِّفَةٌ، وأصلها قَدَّ مثقلة، فحُذِفَتْ إحدى الدالّين تخفيفاً على حد قولهم: بَخٌّ خفيفةٌ في بَخٍّ مثقلةٌ؛ لأنه مأخوذ من: قددتُ

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٦/١-١٤٨.

الشيء، إذا قطعته طولاً، وكذلك قَطَّكَ مخففةً من قَطَّ مأخوذة من: قططت الشيء، أي: قطعته عرضاً، كأنَّ الاكتفاء قطعَ عمَّا سِواه، فاعرفه. ^(١)

وما يذكره ابنُ يعيش فيهما يقربهما من (قَطَّ وقَدَّ) بمعنى (حَسَب) من جهة، ومن الظرف (قَطَّ) من جهة أخرى حين وقع الاشتراك في الاشتقاق من الفعل (قَطَّ).

ومن القدماء من يفرق بين (قط) إذا كان بمعنى حسبي أو بمعنى يكفي، من طريق ثبوت النون وعدمه، لقول الزبيدي: "والذي في المغني وشروحه: التَّوْنُ لازِمَةٌ في التي بمعنى كَفَانِي، وعدمُ التَّوْنِ يَدُلُّ على أنَّها بمعنى حَسْبِي." ^(٢)

ومن مسائل اسم الفعل (قَطَّ) زيادة الفاء فيه زينةً لفظيةً له؛ وقد ذهب الكافيحي إلى هذا الرأي حين قال: "وأما قَطُّ في قولك: اضربْ زيداً فقطً، فقد قيل: إنه اسم فعل بمعنى أنته، صُدِّرَ بالفاء لتزيين لفظه. فكأنه جزاء شرط محذوف، أي: إذا ضربتَ زيداً فانتَه عن ضرب غيره." ^(٣) ونقل هذا الرأي الزبيديُّ عن السَّعد بقوله: "وقولهم: فقطً، قال السَّعدُ في المَطْوَل: قَطَّ: اسمُ فعلٍ بمعنى أنته، ويصدرُ كثيراً بالفاء تزييناً للفظ، كأنه جزاء شرطٍ محذوفٍ، أي: إذا كان كذلك فانتَه عن الآخر." ^(٤)

وذهب الخصري إلى أن فقط تأتي بمعنى حسب في سياق حديثه عن بيت الألفية:

-
- (١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٥/٣.
 - (٢) الزبيدي، تاج العروس، (قطط)، ٣٨/٢٠.
 - (٣) الكافيحي، محيي الدين (ت ٨٧٩هـ)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق فخر الدين قباوة، دار طلاس، ط ٣، دمشق، ١٩٩٦، ٢٦٨، ٢٦٩.
 - (٤) الزبيدي، تاج العروس، (قطط)، ٤٦/٢٠.

أل حرف تعريف أو اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط
والفاء في فقط - كما يذكر - زائدة لتزيين اللفظ، وقل بمعنى حسب. وهي
حال من اللام، أي: حال كونها حسبك، أي: كافيتك عن طلب غيرها، أو الفاء في
جواب شرط مقدر، وقلْ خبر لمحذوف، فالتقدير: إن عرفت هذا فقط أي: فهي
حسبك، أو اسم فعل بمعنى: انته، أي: إذا عرفت ذلك فهي حسبك، أو فانته على
طلب غيرها.^(١)

وذكر إميل يعقوب أن (فقد) - بالـدال - الوارد في بيت النابغة الذي
سبق (... أو نصْفُهُ فَفَدٍ) عبارة عن اسم بمعنى كافٍ، ولم يذكر في هذه
الفاء غير أنها الفاء الفصيحة.^(٢) وليس لمعنى (الفصيحة) دلالة معينة!

ومن أنفع المروي في اسم الفعل (قَطُّ) ما انفرد به أبو بكر بن الأنباري، وهو
روايته عن العرب زيادة النون فيه بقوله: "ومن العرب من يقول: قَطَّنَ عبدُ الله
درهمٌ، فيزيد نوناً على قَطُّ، وينصب بها، ويخفض، ويضيف إلى نفسه، فيقول:
قطني. ولم يُحْك ذلك في قَدِّ، والقياس فيهما واحد."^(٣)

فما ذكره بيّن أن (قَطُّ) أصل (قَطَّنَ) بزيادة النون، وأنَّ (قَدُّ) تخلَّف عن (قَطُّ)
فلم تُسمع فيه هذه الزيادة، والقياس فيهما واحد، وهذا يفيد في أنَّ (قَطُّ) يصحَّ أن
يكون أصل (قَدِّ). وزاد الأزهري في النقل عن أبي بكر بن الأنباري بعضَ
الاستعمالات التي تفرق بين نوعي (قَطُّ)، يقول: "وقولهم: لا تَقُلْ إلا كذا وكذا قَطُّ،

(١) الخصري، حاشية الخصري، ١/١٩٧.

(٢) ذكر هذا الرأي في الهامش (٢) من مؤلف ابن يعيش (شرح المفصل)، ٤/٥٢٠، ٥٢١.

(٣) الأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة،
ط١، بيروت، ١٩٩٢، ٢/٣٢٤.

معناه: حَسَبُ. وطاؤها ساكنة؛ لأنها بمنزلة: هَلْ وَبَلْ وَأَجَلْ، وكذلك قَدْ يُقال: قَدْ عبدَ اللهُ دِرْهَمًا. ومعناه: قَطُّ عبدَ اللهُ دِرْهَمًا، أي: يكفي عبدَ اللهُ دِرْهَمًا. (١)

وعلى ما تقدم نرى أننا لو كررنا نصاً سابقاً للسيوطي واستكملنا ما حذفناه منه لوجدنا دليلاً قوياً على نمط من التقارب الذي نفيد منه في الكشف عن ملامح من التطور اللغوي المشترك بين أنواع (قط)، يقول السيوطي: "وترد قَطُّ وَقَدْ اسْمِي فعل بمعنى يَكْفِي، نحو: قد زيداً دِرْهَمًا، أي: يَكْفِيه، وقدني وقطني بنون الوقاية، أي: يَكْفِينِي، وليس فيهما إلا البناء على السكون، ثم قيل هما كلمتان مستقلتان، وقيل الدال بدل من الطاء، وقيل قد هي الحرفية نقلت إلى الاسمية... ويردان -أيضاً- اسمين مرادفين لحسب، فالغالب حينئذٍ بناؤهما على السكون لوضعهما على حرفين، ويضافان إلى الاسم الظاهر وإلى ياء المتكلم وكاف المخاطب، نحو: قد زيد دِرْهَمًا وقط زيد دِرْهَمًا، وقدني وقطي بلا نون وقدك وقطك، وقد يعريان وهو قليل يُقال: قد زيد أو قط زيد دِرْهَمًا بالرفع كما يُقال: حسبه دِرْهَمًا. (٢)

فمن هذا النص يتبين أن اسمي الفعل (قط) و(قد) يمكن أن يكونا نمطاً واحداً؛ لترجح إبدال الدال طاءً، ولما رأينا من التماثل وجريهما على منوال واحد في الوضع على صامتين اثنتين، والمعنى والوظيفة، واتصالهما بنون الوقاية، والبناء على السكون، والتصرف النحوي التركيبي من جهة نصب الاسم بهما. وهذا التماثل يطالع حين عدًا اسمين مرادفين للاسم حسب، وبُنِيَا على السكون ووضعا على صامتين، وأضيفا إلى الاسم الظاهر، وإلى ياء المتكلم، وكاف الخطاب وجواز إعرابهما. وكذا نلاحظ مجيء (قد) الاسمية والحرفية على صامتين والبناء

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (قطن)، ٢٢/٩.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ٢١٦/٢، ٢١٧.

على السكون، مع ما ذكره من نقل (قد) الحرفية إلى اسم الفعل الدال على الاكتفاء، فلا تتقل لهذا المعنى إلا وفي معانيها الحرفية ما يجعلها تقوم بأداء وظيفة اسم الفعل ومعناه.

٣. استعمال (قَطُّ) للتقليل

ذكر بعض النحاة أنَّ (قَطُّ) يستعمل للتقليل، يقول السيوطي: "زعم الأخفش أنك إذا أردت بها الزَّمان تضم أبداً، نَحْو: ما رأيت مثله قَطُّ، فإن قللت بقَطُّ شيئاً سكنت: نَحْو: ما عندك إلا هذا قَطُّ."^(١)

وقد روى الفيروزآبادي بعض الصور الاستعمالية بقوله: "فإن قللت بقَطُّ، فاجزمها: ما عندك إلا هذا قَطُّ. فإن لَقِيته ألف وصل، كسرت: ما علمت إلا هذا قَطُّ اليوم، وما فعلت هذا قَطُّ، ولا قَطُّ. أو يقال: قَطُّ يا هذا، مثلثة الطاء مُشَدَّدة، ومضمومة الطاء مُخَفَّفة ومرفوعة... وفي سنن أبي داود: (تَوْضاً ثلاثاً قَطُّ). وأثبتته ابن مالك في الشواهد لغة، قال: وهي مما خَفِيَ على كثير من النُّحاة. وما له إلا عشرة قَطُّ يا فتى، مُخَفَّفاً مجزوماً، ومُنْقَلاً مخفوضاً."^(٢)

ونقل ابن سيده عن اللحياني بعض الصور الاستعمالية بقوله: "وحكى اللحياني: ما زال على هذا مذ قَطُّ يا فتى، بضم القاف والتثنية، وقال: ويُقال في التقليل: ما له إلا عشرة قَطُّ يا فتى، بالتخفيف والجزم. وقَطُّ يا فتى، بالتثنية والخفض."^(٣)

-
- (١) السيوطي، همع الهوامع، ٢١٦/٢، ٢١٧. وفي النسخة المحققة أخطاء في ضبط (قَطُّ) الدالة على التقليل أثبتنا ما رأيناه صواباً موافقاً للمعنى المذكور.
- (٢) الفيروزآبادي، مجد الدين أبو الطاهر، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م، (قَطُّ)، ٦٨٣/١.
- (٣) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (قَطُّ)، ١١٠/٦.

ولعلَّ الخليل أول مَنْ ذكر معنى التقليل، ففي معجمه (العين) ورد: "وأما القَطُّ الذي في موضع: ما أعطيته إلا عشرين درهماً قَطُّ، فإنه مجرور فرقاً بين الزمان والعدد."^(١)

وتفسير معنى التقليل هو أنَّ التراكيب -ربما- نُطقت بتنغيمها تنغيماً قريباً ممَّا يحصل في الاستفهام الإنكاري الذي يكون في نحو قولنا: أعطيتني ديناراً! ونحن منكرون لهذا العطاء القليل، فكذا الحال حين قالوا: ما له إلا عَشْرَةٌ قَطُّ يا فتى! أرادوا إنكار ما صار له من الشيء القليل الذي لم يبلغ إلا العشرة.

٤. قَطَاطٍ بِمَعْنَى (حَسْبِي)

استعمال هذا الاسم يوافق اسم الفعل المبني على الكسر ممَّا جاء على وزن (فَعَالٍ) في العربية، من مثل: حَذَامٌ وَغَيْرَهَا، ومن استعماله في الشعر قولُ عَمْرٍو ابن مَعَدٍ يَكْرِبُ:

أَطَّلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَائِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٍ^(٢)

وقد اختلفوا في توجيهه (قطاطٍ) على وجهين، فثمة مَنْ يرى أنها معدولة، خلافاً لِمَنْ يقول إنها بمعنى (حسبي)، يقول ابن يعيش: "وقالوا: قَطَاطٍ، وهو معدول عن قاطَّةٍ، أي: كافيةٍ، يُقال: قَطَاطٍ بِمَعْنَى حَسْبِي، من قولهم: قَطُّكَ دَرَهْمٌ، أي: حَسْبُكَ وَكَافِيكَ، مأخوذاً من القَطِّ، وهو القَطْع، كأنَّ الكِفايَةَ قَطَعْتُ عن الاستمرار."^(٣)

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٠هـ)، العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي،

وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، ط١، بغداد، ١٩٨٤م، (قط)، ١٥/٥.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، (قطط)، ٤٠/٢٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦٤/٣.

والقول بالعدل يناسب ميلهم إلى تفسير ما جاء على وزن (فَعَالٍ) مبنياً على الكسر، وفي هذا التوجيه دلالة واضحة على جواز حمل (قَطَاطٍ) على معنى الاسم (قط) الذي رأيناه مستعملاً بمعنى (حسب)، ومن ثم رأينا أن اسم الفعل (قَطَّ) والظرف (قَطٌّ) حملاً على الاشتقاق من الفعل (قَطَّ) أو المصدر (القَطُّ)، ولو عدنا إلى حقيقة معنى (حسب) لوجدنا أنها لا تختلف عن معنى الاكتفاء أيضاً، وعلى هذا فسر الطبري قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾^(١) بقوله: "قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ، يَكْفِينِي رَبِّي."^(٢) وفي تبيان معنى الاسم (بَسَّ) ذكر ابن يعيش ما يشير إلى أن (حسب) معناها الاكتفاء والقطع، يقول: "وَبَسَّ بِمَعْنَى حَسَبٌ، فَهُوَ اسْمُ اكْتَفَى وَأَقْطَعُ. يُقَالُ: ضَرِبَهُ فَمَا قَالَ حَسَّ وَلَا بَسَّ، أَي: لَمْ يَتَوَجَّعْ، وَلَا اسْتَكْفَى."^(٣)

ما نخلص إليه -بعد الانتهاء من حديث النحاة واللغويين عن أنواع (قط)- هو أنها من أصل واحد، بعد أن صارت معانيها ومبانيها تسمح بالمقارنة بينها. وهذا ما سنحاول بيانه والكشف عنه في المباحث الآتية:

المبحث الثاني: (قط) وأنواعها من الثنائية اللغوية إلى الثلاثية

أولاً: تحكُّم ثلاثية الأصول في الاشتقاق

ليس من الغريب أن يقوم اللغويون القدماء بردِّ (قَطَّ) إلى الثنائي المضاعف، كالظرف (قَطٌّ) أو الفعل (قَطَّ) أو المصدر (القَطُّ)، فهذا الردُّ يتفق مع أصل في الاشتقاق يتمثل في كون أقلِّ الأصول ثلاثة؛ لأنَّه -كما يقول الخليل- لا بدَّ من:

(١) التوبة/١٢٩.

(٢) الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري المسمى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)،

تحقيق: عبدالله التركي، دار هجر، ط١، القاهرة، ٢٠٠١م، ٩٩/١٢، ١٠٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٢/٣.

"حرفٌ يُبتدأُ به، وحرفٌ يُحشى به الكلمة، وحرفٌ يوقف عليه." (١) ويُعزى للكوفيين القول بثنائية الأصول الاسمية. (٢) وقد ذكر ما يشبه هذا الأصل في الأفعال الفارابي (ت ٣٥٠هـ) عندما فسّر اجتلاب هاء السكت، وزيادتها في فعل الأمر (قه) من (وقى)، بقوله: "لأن العرب لا تتطق بحرف واحد، وذلك أنّ أقلّ ما يُحتاج إليه للبناء حرفان، حرفٌ يُبتدأُ به، وحرفٌ يوقف عليه؛ لأن الحرف الواحد لا يحتمل ابتداءً ووقفاً معاً." (٣)

ومن غير الجديد القول بأنّ القدماء اتخذوا من الثلاثيات المستعملة أصولاً لغيرها؛ فبسبب هذه الثلاثية كانوا يردّون ما نقص عن الثلاثي إلى البناء الثلاثي، وكان بعضهم يردّ إليه ما زاد من الرباعي. ومن ثمّ صار الحذف مُتكامم في إيصال الثنائيات إلى البناء الثلاثي، على نحو ما يذكره قُطْرُب (ت ٢٠٦هـ) في تأصيل الاسم (عَب) بقوله: "وأما العَبُ بتخفيف الباء ... فهو ضَوْءُ الشمس وحُسْنُها." (٤) وأما الأزهري فيرى أنه من الناقص الواوي؛ لقوله: "العَبُ: وأصله العَبُو فَنُقِصَ." (٥)

وقد طال هذا الحذف أبنية اسمية ثلاثية مختلفة، ففي كتاب "الممتع في التصريف" لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) نجد أنواعاً منها، فمن محذوف الواو قولهم:

(١) الخليل، العين، ٤٩/١.

(٢) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (ت ٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، ٩/٤.

(٣) الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق (ت ٣٥٠هـ)، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، دار الشعب، د.ط، القاهرة، ٢٠٠٣م، ٢٥٨/٣.

(٤) قطرب، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ)، الأزمنة وتلبية الجاهلية، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط ٢، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٥.

(٥) الأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، ١٥٠/٣.

حَمَّ وأصله حَمَوٌ، وأب وأخ، لقولهم في التنثية: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ، وغيرها، ومن محذوف الياء الاسم (دم)، وأصله دَمَيٌّ، ومن النون الاسم (دَد)، وأصله دَدَنْ، ومن الباء ما وقع في (رُبَّ) لقولهم: رُبَّ، وحُذفت الحاء من (حِرِّ)، وأصله: حِرْحٌ، بدليل قولهم في تحقيره: حُرَيْحٌ، وحذفت الخاء من (بِخٍ)، والأصل: بَخٌ، ومن حذف الفاء قولهم في التضجُّر: أْفٌ، وأصله التشديد؛ لأنهم يقولون في معناها: أْفٌ.^(١)!

وقد صرح ابن عصفور بأن الحذف في الأمثلة السابقة وغيرها لا يجري على قياس، يقول: "فهذه جملة كافية من المحذوف على غير قياس."^(٢) وكذا رأى أبو العلاء المعري أنَّ الأصل ألا يكون في الأسماء حذف؛ لقوله: "وكان أصل الأسماء أن تجيء غير محذوفاتٍ، وإنما يُستدل على حذفها بالاشتقاق والتصغير والجمع والعلل الجارية عليها في أنحاء العربية."^(٣)

ويعلّل بعض القدماء الميل إلى الحذف من الأبنية دون الزيادة فيها، بقوة التصرف في الحذف؛ على النحو الذي يرد في نصِّ العُكْبَرِيِّ، وهو: "أنَّ الحروفَ قد وقعَ فيها حذفٌ، والحذفُ تَصْرُفٌ، كما أن الزيادة تَصْرُفٌ، بل التَّصْرُفُ بالحذف أقوى وبالزيادة أضعفُ."^(٤)

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط ١، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٣٩٦-٣٩٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٩٩.

(٣) المعري، أبو العلاء أحمد بن عبدالله، (ت ٤٤٩هـ)، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، د.ط، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٢٥.

(٤) العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٣٥٩-٣٦١.

والضعف -هنا- يتقرّر وفقاً لمقتضيات الصناعة الصرفية، والأصل أنّ ما يقرّره هو منهج التطور اللغوي؛ فالراجح أنّ الأنماط الثنائية (ربّ وبخّ ...) لم تنشأ مُدغمةً هكذا من أوّل استعمالها، قبل الأنماط غير المضاعفة منها (ربّ وبخّ)، قياساً على ما اتّفقوا عليه من بناء المضاعف من غير المضاعف، في نحو: كَسَرَ وكَسَّرَ ...

وأما الأسماء والأفعال الرباعية المجردة فبمجرد تفسير تطورها بالزيادة في الثلاثيات، من ذلك ما ذكره الأزهريّ من زيادة الميم في الأفعال: لَهَزَ وَلَهَزَمَ - إذا بدا الشَّيْبُ وظهر - وجلط الشَّعْرَ وجَلَمَطَه - إذا حَلَقَهُ، وقَصَلَ الشَّيْءَ وقَصَمَلَهُ، إذا كسره، وفي موضع آخر نسب الأزهريّ قَصَمَلَ إلى قَصَمَ بزيادة اللام.^(١) وزيادة النون التي يذكرها ابن دريد على النحو: "تَكَنَّبَتِ الرَّجُلُ إِذَا تَدَاخَلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ، وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ."^(٢)

لقد أفضى البحث في تطور أبنية اللغة من الأصول الثنائية إلى نشأة نظرية لغوية وسمت بـ: "النظرية الثنائية".^(٣) فجملة من الأسباب كان بعض الباحثين المحدثين يذهب إلى أنّ هذه الأبنية نشأت من أصول ثنائية مضاعفة أو غير مضاعفة، فلأحمد فارس الشدياق، وجرجي زيدان، وأنستانس الكرمل، وممرجي الدومني، وإبراهيم السامرائي، والرافعي، وأميين فاخر آراء نظرية وبعض المداخلات التطبيقية في النشأة من الثنائيات اللغوية.

(١) الأزهري، تهذيب، (لهز)، ٩١/٦، ٢٧٣ (قصل)، ٢٨٩/٩، (جلط)، ١٧٠/١١.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، (كنبث)، ٢٦١/١.

(٣) ينظر: المساعفة، خالد، الأصول الثنائية للأفعال العربية دراسة في التأصيل والتطور

اللغوي، خزائن القلم، ط١، عمان، ٢٠١٥م، ص ٩-١٤.

فجرجي زيدان يرى -مثلاً- أن الأفعال: قطف وقطب وقطع وقطم وقطل من الأصل الثنائي (قط)؛ لأنَّ هذه الأفعال تضمنت معنى أصلها.^(١) وكذا كان مصطفى صادق الرافعي يذهب إلى بناء هذه الأفعال من هذا الأصل الموضوع محاكاةً لصوت القطع، وكذا ذهب إلى نشأة الأفعال: قضم وقصب وقصر وقصف من الأصل الثنائي (قص)، يقول: "وكلها معان متقاربة تتقلب معها الألفاظ المتفرعة عن مقطع واحد، وهذا هو أكثر أنواع النمو اللغوي."^(٢)

وفي مجلة (اللسان العربي) دراسة منشورة لعبدالحق فاضل وسمها بـ"أفاصيص لغوية قط وبناتها" جاءت في عشر ورقات بين فيها الباحث كثرة الألفاظ الناشئة من الأصل (قط) بقوله: "لكنني شخصياً أردت ذات يوم إمتاع نفسي بتدوين ما يعنّ لي من الألفاظ التي نشأت من قط وبناتها وحفيداتها وبنات حفيداتها -دون إمعان في التقصي- ثم عدت فأحصيتها فإذا بها تزيو على (٤٥٠) كلمة. ولو أنني استقصيت ما لكل واحدة من هاته الكلمات الأربعمائة والخمسين من بنات وأخوات وحفيدات لبلغ تعدادها الألف" وأما منهج نشأة هذه الألفاظ من أصلها الثنائي (قط) فيذكر أنه يقوم على الخطأ في النطق يقول: "وكل من راقب الأطفال في تعلمهم الكلام قد لاحظ ولا شك أنّ من دأبه أن يحرف الألفاظ بإبدال حروفها أو إدغامها... فهكذا كان البشر أول أمرهم إذا ألقيت إليهم كلمة نطقها كل منهم بطريقته... وهكذا تكونت لدى الجيل الجديد صيغ كثيرة للكلمة الواحدة، وهذه إحدى طرائق تكون المترادفات."^(٣)

(١) زيدان، الفلسفة اللغوية، ص ٦٢.

(٢) الرافعي، تاريخ آداب العربية، ص ١٥٨.

(٣) فاضل، أفاصيص لغوية قط وبناتها، ص ٥، ٦.

وأما ما فعله الأعراب الأقدمون في (قط) -على حد تعبيره- فهو أنهم: "أفتنوا في تحريفها بإبدال الحرف الأول أو الثاني منها فنطقها بعضهم قث، وبعضهم قث، وبعضهم قد، وقد، وقز، قس، قش، قص، قض. ثمَّ أبدلوا الحرف الأول من الألفاظ المولدة فظهرت إلى الوجود صيغ: جت، جث، جد، جذ، جز، جس، جش، حض، حظ، خت، خذ... خط." (١)

وتحدثت سهى نعجة في الباب الثاني من كتابها "آفاق الدرس اللغوي في العربية المبنى والمعنى" عن تطور (قط) فكررت بعض الأمثلة الواردة في دراسة فاضل السابقة، ومن ثمَّ بينت منهج نشأة هذه الأمثلة من الأصل (قط) الذي توافق طأؤه ما تسميه بـ(البيئة الجغرافية الخشنة والمجتمع القاسي)؛ ولهذا نشأت منه الأمثلة المختلفة بإبدال الطاء إلى أصوات تتسجم مع معطيات الحضارة والبيئة والاعتیاد لهذه البيئات، فمنه نشأ: قث وقت وقص، وبزيادة صامت في الثنائي السابق نشأت الأبنية الثلاثية: قطع وقطف وقطب وقطر وقطل. (٢)

وترى أن الثنائيات الناشئة من (قط) تتطور أيضاً؛ فمن (قث) نشأ: جز وجث وجد، ومن ثمَّ تتطور هذه مرة أخرى، فينشأ من (جز) الثنائي (حز) الذي يتطور إلى (خذ) و(جذ)، وتخلص من ذلك إلى القول بأن: "سلسلة التطورات ليست نهائية." (٣)

ونحن لا نختلف مع هذين الباحثين وغيرهما من المحدثين في أن الأصول الثنائية كانت الأصل الذي يفسر نشأة كثير من أبنية العربية، وأنَّ النظرية الثنائية

(١) فاضل، أقاصيص لغوية قط وبناتها، ص ٦.

(٢) نعجة، آفاق الدرس اللغوي في العربية المبنى والمعنى، ص ٨٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

تصلح للتوفّر على البحث في الأنواع السابقة، بعد أن اطردت الدلائل المعنوية والتركيبية التي تسوغ عدّ (قطّ) غير المضاعف الأصل المستعمل الذي يفسر نشأة كلّ الأنواع الفعلية والاسمية والحرفية، ومن ثمّ كانت نشأتها وتباينُ أنواعها تقوم على وسائل مختلفة تحتاج إلى مزيد من الضبط الذي يسمح بالمقايسة واصطناعة في أصول العربية الثنائية وهذا الضبط ومنهجه هو موضع الخلاف بين دراستنا ودراسات هؤلاء المحدثين على النحو الذي نبينه في المباحث الآتية:

ثانياً: دلالة أنواع (قطّ) على القطع

توصّل ابن فارس إلى أنّ (القاف والطاء) أصل صحيح وهو: "قطع الشيء" ومنه الفعل: "قططت الشيء أقطه قطاً" ومن هذا الباب: "الشعرُ القَطَطُ، وهو الذي ينزوي، خلافُ السَّبَطِ، كأنه قُطَّ قَطّاً. يُقال: قَطِطَ شَعْرُهُ، وهو من الكلمات النَّادِرَة في إظهار تَضْعِيفِهَا" ولكنه يستثني (قَطُّ) و(قَطاطِ) من هذا التأصيل والأصل، فيقول: "فأمّا قَطُّ بمعنى حَسَبُ فليس من هذا الباب، إمّا ذاك من الإبدال، والأصلُ قَدْ ... لكنهم أبدلوا الدّالَ طاءً فيُقَالُ: قَطِي وَقَطِكَ وَقَطْنِي... ويقولون: قَطاطِ، بمعنى حَسْبِي." (١)

وقد رُوي الفعل (قَطِطَ) مع بعض الأمثلة الفعلية مضاعفاً دون إدغام، منها: دَبَبَ وَدَبَبَ وَعَزَّرَ وَخَجَّ وَأَلَبَبَ. (٢) وكذا: لَحَجَّ وَمَشَشَ وَصَكَّ وَضَبَبَ وَأَلَّلَ، وهي نواذر في إظهار التضعيف خرجت عن الأصل كما يقول الرّبيدي: "منبهةً على أصلها ودليلاً على أوليّة حالها، والإدغام لغة." (٣)

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، (قط)، ١٢/٥-١٤.

(٢) ابن عصفور، الممتع، ص ٣٩٩، الهامش (١).

(٣) الرّبيدي، تاج العروس، (لحج)، ٨٨/٧.

وكان رأي كثير من القدماء أنّ الظرف (قَطُّ) مشتق من الفعل (قَطَّ) أو المصدر القَطُّ^(١)، وكذا رأينا الاسم (قَطَاطٍ) يدل على معنى القَطِّ؛ سواء أكان معدولاً عن (قَاطِةٍ) بمعنى كافيةٍ، أو بمعنى حَسْبِي، والتقليل يجري هذا المجرى في نحو قولهم: ما عندك إلا هذا قَطُّ، وقولهم: ما عَلِمْتُ إلا هذا قَطِّ اليوم؛ لأنّ ما عندنا من القليل أو ما يقع عليه علمنا من القليل يكون مقطوعاً عن غيره، وهو الذي لا يكون عندنا أو الذي لا يقع عليه هذا العلم.

أما مجيء (قَطُّ) اسم فعل دالاً على الاكتفاء فقد ذكر بعضهم أنه مشتق من القَطِّ، أو كما يقول ابن يعيش: "كأنّ الكفاية قطعَتْ عن الاستمرار."^(٢) وكذا استعماله اسماً بمعنى (حسب) دلّ على أنه من القَطِّ؛ لأن معنى قولنا: حَسْبِي اللّهُ، أي: يَكْفِينِي.^(٣) والاكتفاء بالشيء هو ملازمة له، وانقطاع عن غيره، وقد عبر ابن مالك عن معنى الاكتفاء في النوعين السابقين عندما تناول معنى (قد) الحرفية والاسمية بقوله: "فإذا كانت اسماً فهي على ضربين: أحدهما: اسم فعل ماضٍ بمعنى كفى ... كقولك: قد زيداً درهمان ... والثاني: أن تكون بمعنى حسب، أي: كاف ... كقولك: قد زيدٍ درهمٌ."^(٤)

وأما (قَدُّ) المستعمل اسماً بمعنى (حسب) فنرى أنه ناشئ من (قَطُّ) بإبدال الطاء دالاً، أو أنه أصل ثنائي مستقلّ دلت مشتقاته على معنى القطع، كمعنى نظيره الثنائي (قَطُّ)؛ لقولهم في الفعل الثنائي المضاعف: "القَدُّ القَطُّ مُطلقاً، ومنه قَدُّ الطريقِ يَفُدهُ قَدّاً قَطَعَه، وهو مجازٌ، وقيل: القَدُّ هو القَطُّ المُستأصِل، أو هو

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٤٩/٣-٤٥٣، ابن جني، المنصف، ص ١٤٦، ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٣٢/١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦٤/٣.

(٣) الطبري، تفسير الطبري، ٩٩/١٢، ١٠٠.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٠٦/٤، ١٠٧.

الْقَطْعُ الْمُسْتَطِيلُ ... أَوْ هُوَ الشَّقُّ طَوَّلاً، وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الْغَرِيبِ: الْقَدُّ الْقَطْعُ طَوَّلاً كَالشَّقِّ ... وَفِي الْأَسَاسِ: قَدَّ الْقَلَمَ وَقَطَّهْ، الْقَدُّ: الشَّقُّ طَوَّلاً، وَقَطَّهْ: قَطَعَهُ عَرْضاً.^(١)

والرأي الأول أرجح؛ لأنَّ إبدال الدَّال من الطَّاء موافق للتطور اللغوي الذي ينحو بألفاظ اللغة نحو التيسير والخفَّة، وقد أشار إبراهيم أنيس إلى سمة التيسير المصاحبة للتطور اللغوي بقوله: "تبيَّن للباحثين أن التطور الصوتي في اللغات يميل في غالب الأحيان نحو تيسير النطق بها، والاقتصاد في الجهد العضلي."^(٢)

فهذا الإبدال يُتخلص من ثقل الإطباق في الطَّاء؛ لقول سيبويه: "ولولا الإطباق لصارت الطَّاء دالاً."^(٣) زيادة على أنَّ إبدال الدَّال من الطَّاء مذكور في (قط) و(قد) المستعملين اسمَ فعلٍ بمعنى يكفي.

ولسنا نرى أنَّ (قد) هي الحرفية المنقولة إلى اسم الفعل كما ذكر بعض القدماء.^(٤) بل إنَّ معاني (قد) الحرفية تبين أنها بنية ثنائية استعمالية لها تعلق واضح بالقطع، وقد أوجز معانيها الحرفية ابنُ مالك بقوله: "وإذا كانت حرفاً فهي على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون حرف تقريب، فتدخل على فعل ماضٍ متصرف متوقع، أي مُنتظر، لتقريبه من الحال. الثاني: أن تكون حرف تقييل فتدخل على المضارع المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقييل وقوعه، كقولك: البخيل قد يعطي، والجواد قد يمنع. الثالث: أن تكون حرف تحقيق، فتدخل على كلِّ من بناء المضارع والماضي لتقرير معناه، ونفي الشكِّ عنه، فدخولها على

(١) الزَّبيدي، تاج العروس، (قدد)، ١١/٩، ١٢.

(٢) أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص ٢٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/٤٣٦.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٢/٢١٧.

الماضي كثير، كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ ... ومن دخولها على المضارع قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾^(١)

والراجع لنا أن التَّحْقِيق هو أصل معناها، فإذا قيل: قد جاء محمدٌ، فمعنى ذلك أن الناطق أخبرَ بمجيء محمد على وجه التحقيق والقطع بما لا يحتمل التأويل، وأمَّا المعاني الباقية، كتقليل الوقوع مع الفعل المضارع، نحو: البخيل قد يعطي، فلعلها عرفية؛ لأنَّ قلة عطاء البخيل حاصلة بإسقاط (قد) من الجملة السابقة، فقولنا: (البخيل يعطي) لا يتصور فيه -عقلاً- غير الإخبار بالقليل من العطاء؛ لأنَّ هذا هو المتعارف عليه من حال البخيل.

وقد رأينا أن التقليل معنى ذكره في (قط) السيوطي بقوله: "فإن قللت بقط شيئاً سكنت: نحو: ما عندك إلا هذا قط."^(٢) وكذا معنى تقريب الماضي من الحاضر في نحو: قد قامت الصلاة، أي: قد حان وقتها في هذا الزمان، فالمتكلم يريد أن قيام الصلاة من المتحقق المقطوع به في هذا الوقت، وليس القيام في مطلق الزمن الماضي.

فمعنى التحقيق الذي يدور في محور القطع يظل دليلاً قائماً على احتمال وضع العربية للبنية الثنائية (قد) التي صارت في الاستعمال اسماً وحرفاً أو أنها نشأت بإبدال الدال من طاء البنية الثنائية (قط) وهو الراجح.

وزيادة على المعنى فإنَّ التطور البنيوي والتركيبى النحوي للأصل الثنائي (قط) يرجح نشأة الأنواع المختلفة من (قط)، على النحو الظاهر في الأفراد الآتي:

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٠٨/٤. والآية الأولى من المجادلة/١، والثانية من الأحزاب/١٨.

(٢) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ٢١٦/٢، ٢١٧. وفي النسخة المحققة أخطاء في ضبط (قط) الدالة على التقليل أثبتنا ما رأيناه صواباً موافقاً للمعنى المذكور.

ثالثاً: تطور (قَطُّ) البنيوي

تطوّر مبنى الأصل (قَطُّ) بوسائل مختلفة نجملها على النحو الآتي:

١. تكرير الصوامت

والطاء هي الصامت الذي تكرر وأدغم على النحو الظاهر في الفعل (قَطُّ) والظرف (قَطُّ). وما يدلّ على أنّ الإدغام مرحلة لاحقة هو استعمالُ الفعل (قَطِطَ) بالفكّ وكذا الاسم (القَطِط)، وهو كما ذكر ابن فارس: "الشَّعْرُ الذي يُنْزوي، خِلافُ السَّبْط، كأنّه فُطَّ قَطًّا. يُقال: قَطِطَ شَعْرُهُ، وهو من الكَلِمات النَّادرة في إظهار تَضْعِيفِها." (١)

ولهذا فرأى الكسائي القاضي بأن الظرف (قَطُّ) من (قَطِطَ) بإسقاط الضمة للإدغام، وتحريك الطاء الثانية بالضمة أقرب إلى حقيقة التطور اللغوي من جهة وسيلة البناء، خلافاً لرأي من عكس هذا التطور، ومنهم ابن يعيش الذي سبق النصُّ على قوله، وهو: "واشتقاقُ قَدُّ من قَدَدْتُ الشيء، واشتقاقُ قَطُّ من قَطِطْتُ الشيءَ إذا قطعته، فأصلهما لذلك التثقيب، وإنّما خُفِّفنا بحذف لاميهما."

وقد أدّى الإدغام إلى مزيد من الصور الاستعمالية؛ لأن النمط المضاعف (قَطُّ) عبارة عن مقطع صوتي واحد مؤلّف من صامت وحركة قصيرة وصامتين (ص ح ص ص)، وهو مقطع مستثقل تتخلص منه اللغة بزيادة حركة قصيرة في الصامت الأخير هكذا: (قَطُّ) أو (قَطُّ)؛ وبذلك ينقسم المقطع السابق إلى مقطعين خفيفين هما: (قَطُّ = ص ح ص) + (طُّ = ص ح)، فالأول مؤلّف من صامت وحركة قصيرة وصامت، والثاني مؤلّف من صامت وحركة قصيرة، وهما أخف من المقطع السابق (ص ح ص ص).

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، (قط)، ١٣/٥.

وتكرير القاف والطاء مسؤول -كما نرى- عن نشأة الفعل والاسم الرباعيين:
(قَطَّقَ) و(القَطِّقُ)؛ نقول ابن منظور: "والقَطِّقُ، بالكسر: المطر الصَّغار الذي
كأنه شَدْر، وقيل: هو صِغارُ البَرَد، وقد قَطَّقَتِ السَّمَاءُ فهي مُقَطِّقَةٌ." (١) ولهذا
الاسم الرباعيِّ علاقةٌ بالقطع على نحو قول ابن فارس: "والقَطِّقُ: الرِّزَادُ مِنَ
المَطَرِ؛ لأنَّه من قَلَّتْه كأنَّه مُتَقَطِّعٌ." (٢)

٢. زيادة الصوامت

من وسائل تطور الأصل (قَطُّ) زيادة الصوامت واحتفاظ المزيادات بدلالة
الأصل، ومنها زيادة الفاء صدرًا في اسم الفعل (قَطُّ)، فليست زيادتها زينةً لفظية،
أو وهي فاء الجزاء كما نقل الزبيدي عن السَّعد بقوله: "وقولهم: قَطَّقْ، قال السَّعدُ في
المُطَوَّل: قَطُّ: اسمُ فعلٍ بمعنى انْتَه، ويُصدَّرُ كثيرًا بالفاء تزيينًا للفظ، كأنَّه جزاء
شَرَطٍ محذوفٍ، أي: إذا كان كذلك فانتَه عن الآخر." (٣) بل إنَّ ما يفسر هذه
الزيادة هو أن الأصل الثنائي (قَطُّ) بنية لغوية قابلة للتطور بزيادة صوامت
مختلفة؛ للوصول إلى البناء الثلاثي، وتأدية معانٍ تدور في محور القطع، كزيادة
الفاء كسعاً التي أدت إلى نشأة الفعل الثلاثي: قَطَفَ، و: "القَطْفُ: القطعُ، قَطَفَ
العنب وغيره قَطْفًا: أي قطعَه." (٤)

(١) ابن منظور، لسان العرب، (قَطُّ)، ٧، ٣٨٣.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (قَطُّ)، ١٣/٥.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، (قَطُّ)، ٤٦/٢٠.

(٤) الحميري، نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من العلوم، تحقيق: حسين العمري
وآخرين، دار الفكر المعاصر، ط١، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م، (قَطْفُ)،
٥٥٥٣/٨.

ولكنَّ زيادتها صدرًا أبقت (فَقَطُّ) على غير أوزان الفعل الثلاثي فظل المشتق اسمَ فعلٍ. ونرى هذا المنهج يتكرر بزيادة النون، وقد نقلنا ما ذكره أبو بكر بن الأنباري روايةً عن العرب من زيادة النون في اسم الفعل (قَطُّ)، وهو قوله: "ومن العرب من يقول: قَطَّنَ عبدالله درهمٌ، فيزيد نوناً على قَطُّ." (١) فزيادة النون أوصلت اسم الفعل (قَطُّ) إلى مرتبة الأفعال أو كادت؛ فقد نُصب (عبدالله) على أنه مفعول به، ورفع (درهم) على الفاعلية؛ فخالف بذلك منهج جمهور أسماء الأفعال من جهة استقلالها باستتار أحد ضمائر الفاعلية، فأسماء الأفعال من قبيل: (صَهْ) و(مَهْ) وغيرها كما يقول ابن يعيش: "تجري مجرى الجُمَل لاستقلالها بما فيها من الضمير." (٢)

والخلاف نفسه في طبيعة أسماء الأفعال يرجح أن (قَطُّ) و(قَطَّنَ) والفعل (قَطَّنَ) من أصل واحد؛ لقول المرادي: "مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمالَ الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، والصحيح أنها أسماء؛ لقبولها بعض علامات الأسماء، كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال." (٣)

ولسنا نعلم أيّ علامة في (قَطَّنَ) ترجح جانب الاسمية فيه على الفعلية، فليس فيه تنوين الأسماء ولا تمام تصريفها؟
وقد صارت أسماء الأفعال من قسم رابع مستقل عن أقسام الكلمة الثلاثة: (الاسم والفعل والحرف)، وهو ما سمّاه أبو جعفر بن صابر الأندلسي (الخالفة). (٤)

(١) الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٣٢٤/٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٩٩/١.

(٣) المرادي، توضيح المقاصد، ١١٥٩/٣.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٢٥/١، ١٠٤/٣.

والخوالب من أقسام الكلمة السبعة لدى تمام حسان، وتعني الكلمات المستعملة: "في أساليب إ فصاحية ... للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه."^(١) ومن أنواع الخوالب التي ذكرها: أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والتعجب، والمدح والذم.^(٢)

ولعلي النجدي ناصف رأي في أسماء الأفعال المرتجلة مفاده أنها: "ليست سوى بقية من الأفعال على حالها الساذجة الأولى، قدّر لها البقاء."^(٣) ونهج هذا النهج فيها إبراهيم السامرائي؛ لقوله: "والحقُّ أنّها مواد فعلية قديمة، جمدت على هيئة مخصوصة، فلم يُتصرف فيها تصرّف الأفعال."^(٤)

وأما مجيء (قَطَنَ) على وزن الأسماء (فَعَلَ) فلا يقوم دليلاً على اسميته المحضة، وإن قال ابن يعيش: "وليس في الثلاثي فَعَلَ ساكنَ العين، إنما ذلك من أبنية الأسماء، نحو: فُلَس وكَعَب."^(٥) وقد فسر ورود الفعل (سَلَفَ) ساكن العين بالضرورة في قول الشاعر:

وما كلُّ مُبتاعٍ ولو سَلَفَ صَفُّهُ براجِعٍ ما قد فاتَهُ بِرَدَادٍ

وخلص إلى أنّ إسكان المفتوح ضرورةً، وإسكان المضموم والمكسور لغةً.^(٦)

(١) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، دط، الدار البيضاء، ١٩٩٤م، ص ١١٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٣-١١٥.

(٣) ناصف، النجدي، "رأي في اسم الفعل"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء (٢٣)، سنة (١٩٦٨م)، ص ٨.

(٤) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط ٣، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٢١.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٢٥٥.

(٦) المصدر السابق، ٣/٢٥٥، ٤٢٦. والبيت للأخطل كما ذكر ابن منظور في لسان العرب، (رثد)، ٣/١٧٢، (سلف)، ٩/١٥٨. وفي إحدى روايته بعض الاختلاف.

ويظهر أن إسكان عين الأفعال تسرب في الاستعمال الفصيح من المرحلة الأولية التي لم تكن فيها اللغة قد مازت أبنية الأسماء من أبنية الأفعال ميّزًا تاماً بعد الزيادات؛ ولهذا فزيادة النون في الأصل (قَطُّ) أدت إلى بنائه على وزن (فَعْلَ) عندما استعملته العربية على الصورة الثلاثية (قَطَّنَ)، ولكنه انتقل إلى الفعلية المحضة بتحريك عينه بالفتحة؛ لأجل هذا الميز عندما استعملت الفعل الثلاثي (قَطَّنَ)، فابن فارس يذكر أن القاف والطاء والتون: "أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على استقْرارٍ بمكانٍ وسكونٍ. يُقالُ: قَطَّنَ بالمكان: أقامَ به، وسكَنَ الدَّارَ: قَطَّيْنَهُ. ومن الباب: قَطَّيْنُ المَلِكِ، يُقالُ هم ثُبَّاعُه، وذلك أَنَّهُم يَسْكُنُونَ حيثُ يَسْكُنُ، وحَشَمُ الرَّجُلِ: قَطَّيْنَهُ أَيضاً." (١)

ومعنى الإقامة -هنا- من مجاز دلالة القطع؛ لأنّ الذي يُقيم في مكان ما بملازمته إياه ينقطع عن غيره. وقد استعمل هذا الفعل بدلالة القطع الحقيقية في بعض اللهجات الأردنية الدارجة، فقول: قَطَّنَ الماءَ، إذا قَطَعَ انصبابه من مجراه، وحبسه في مكانه، و: قَطَّنَ الشَّجَرَةَ إذا قَطَعَهَا واجتثَّها من أصلها. وكذا زيدت هذه النون حشواً وصدراً في الأصل الثنائي (قَطُّ) فنشأ الفعلان: قنطَ ونقَطَ، ورد في معجم (تهذيب اللغة): "قَنِطٌ يَقْنِطُ، وَقَنْطُ، يَقْنِطُ قَنْوُطاً... قال اللِّيثُ: القَنْوُطُ: الإيَّاسُ من الحَخيرِ، ويُقالُ: شرُّ النَّاسِ الَّذِينَ يَقْنِطُونَ النَّاسَ من رحمة الله، أي: يُؤَيِّسُونَهُمْ. نقط: قال اللِّيثُ: يُقالُ: نَقَطَ النَّاقِطُ الكِتابَ: يَنْقُطُهُ نَقْطاً... ما بَقِيَ من أموالهم إلا النُّقْطَةُ، وهي قِطْعَةٌ من نَخْلِ هاهُنَا وقِطْعَةٌ من زَرْعِ هاهُنَا." (٢)

فلا تخفى دلالة الفعل (قنط) على انقطاع الشيء عن أصل، وأمّا دلالة الفعل (نقط) على ما يزيل مشكل الحروف غير المنقوطة ويقطع إبهامها فأوضح

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، (قطن)، ١٠٤/٥.

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة (قنط)، ٢٥/٩، ٢٦.

من تأويله لغير هذا المعنى، وكذا دلالة النُقْطَة على صريح معنى التفريق في النخل والزرع، وهو من معاني القطع.

وزيادة اللام في البنية الاستعمالية (قَطُّ) كسعاً وصدراً أوصلت المزيدات الثلاثية إلى معنى القطع أيضاً، فالفعل: قَطَلَ والقَطْلُ معناهما: القَطْع، ونخلةٌ قَطِيلٌ، إذا قُطعت من أصلها فسَقَطت. ^(١) ومنه الفعل: لَقَطَ واللَّقَطُ، وهما أخذُ الشَّيء من الأرض. واللَّقِيطُ الطِّفْل الذي يوجد مزمياً على الطُّرُق لا يُعرف أبوه، واللَّقَاطُ: ما التَّقَط من كَرَبِ النَّخْلِ بعد الصَّرَام. ولَقَطُ السُّنْبُلِ الذي يَلْتَقِطُهُ النَّاسُ، والأَلْقَاطُ من النَّاسِ: القَلِيلُ المُتَفَرِّقُونَ. واللَّقَطُ: قَطَعُ دَهَبٍ أو فِضَّةٍ أمثال الشَّدْرِ. وتَلَقَّطَ فُلَانٌ النَّمْرَ، أي: النَّقَطَهُ من هَاهُنَا وهَاهُنَا. ^(٢) وأما زيادة اللام حشواً فجاء منها الاسمُ دون الفعل المُماتِ على حدِّ قول ابن دريد: "والقَلَطُ فعل مَمات، ومنه اشتقاق القَلَطِيِّ، وهو القَصِيرُ المُجْتَمِعُ الخَلْق. ورجل فُلَاط: قَصِير. ^(٣) والقَصِيرُ ما يَنْقَطع عن الطَّوْلِ فلا يَصِلُ إليه.

٣. تطور الثلاثيات الناشئة من (قَطُّ)

تتطور الأفعال والأبنية الثلاثية الناشئة من الأصل الثنائي (قَطُّ)، فتصير مصدراً لاشتقاق الرباعيات، فزيادة الراء حشواً في الأصل (قَطُّ) أدت إلى بناء الفعل الثلاثي (قرط)، يُقال: قَرَطَ الكُرَاتِ - وهو نوع من النَّبات - و قَرَطَهُ إذا قَطَعَهُ في القَدْرِ، وذكر ابن سيده الفعل الرباعي: قَرَطَمَ الشَّيء إذا قَطَعَهُ، ونقل زيادة الميم في الاسم (القَرَطِم) أو (القَرِطِم) - بمعنى حَبِّ العُصْفُرِ - عن ابن جنِّي، فقال: "وجعل ابنُ جنِّي القَرَطِمَ ثَلَاثِيًّا، وقال: سُمِّيَ بذلك لِأَنَّهُ يُقَرِّطُ. ^(٤) والفعل (قرط) نراه

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، (قطل)، ٩٢٣/٢.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (لقط)، ٢٦٣/٥، ابن منظور، لسان العرب، (لقط)، ٣٩٢/٧.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، (قلط)، ٩٢٣/٢.

(٤) ابن سيده، المحكم، (قرط)، ٢٦٨/٦، (قرطم)، ٦٢٤/٦.

أصل الرباعي الوارد في (كتاب الأفعال)، وهو: قرطَبَ بمعنى قطع وصرع.^(١) وليس ورودُه بمعنى القطع من التصحيف الذي أوما إليه الزبيدي بقوله: "قرطَبَ الجَزورَ قَطَعَ عِظَامَهُ، لم يذكره الجوهري، ولعله: قرَضَبَ، بالضاد المُعجَمة."^(٢)

وأما زيادة الراء كسعاً في الأصل (قط) فأفضت إلى نشأة الفعل الثلاثي (قَطَرَ) الذي بين معناه ابن منظور، وذكر معه جملةً من الأفعال التي نراها من هذا الثلاثي، فمن معاني: قَطَرَ في الأرض ذَهَبَ فأسرع. ويُقال: تَقَطَّرَ عَنِّي، أي: تَخَلَّفَ عَنِّي، أو رَمَى بِنَفْسِهِ مِنْ عُلُوٍّ، وتَقَطَّرَ الجِدْعُ إِذَا قُطِعَ أو انْجَعَبَ. وناقَةٌ مِقْطَارٌ وقد أَقْطَارَتْ: تَكَسَّرَتْ. ويُقال: أَقْطَرَتْ الناقَةُ إِذَا لَقِحَتْ فَسَالَتْ بِذَنبِهَا وَشَمَخَتْ بِرَأْسِهَا. والمِقْطَرَةُ: الفَلَقُ، وهي خَشَبَةٌ فِيهَا خُرُوقٌ، كُلُّ خَرَقٍ عَلَى قَدَرِ سَعَةِ السَّاقِ، يُدْخَلُ فِيهَا أَرْجُلُ المَحْبُوسِينَ. والقِطْمِيرُ والقِطْمَارُ: شَقُّ النُّوَاةِ، ويقال: ما أَصَبْتُ مِنْهُ قِطْمِيراً، أي: شيئاً.^(٣) وإلى الفعل الثلاثي: أَقْطَرَتْ الناقَةُ، إِذَا لَقِحَتْ نَسَبَ الأزهري الفعل الرباعي (اقمطر) بقوله: "قلت: وسماعي من العرب بهذا المعنى: اقمطرت فهي مُقْمِطَرَةٌ، وكان الميم زائدةً."^(٤)

وذكر ابن منظور الفعل الرباعي: قَنَطَرَ الرجلُ بمعنى تركَ البَدْوَ، وأقام بالأمصار والقرى، أو أقام في أيِّ مَوْضِعٍ.^(٥) وهو كما يبدو ناشئ بزيادة النون حشواً قبل الطاء، والإقامة في موضع ما هي انقطاع عن غيره دون شك.

(١) ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر، كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٣، (قرطب)، ٦٧/٣.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، (قرطب)، ٢٧/٤.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (قطر)، ١٠٧/٥.

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، (قطر)، ٧/٩.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، (قنطر)، ١١٨/٥.

وكذا الحال في زيادة الميم كسماً فقد دللت على القطع؛ لقول ابن دريد: "والقَطْمُ: القَطْعُ، قَطَمَ يَقْطِمُ قَطْماً، إذا قَطَعَ، وعنه عُدِلَ اسم قَطَامٍ."^(١) وقد استعمل الفعل (قَطَمَ) في اللهجة الأردنية على معناه الفصيح، ومن ثم بنت هذه اللهجة الدارجة الفعل الرباعيَّ (قَطَمَطَ) للدلالة به على العطاء القليل والتقنير. والعطاءُ أيّاً كان نوعه هو قطعُ شيءٍ من شيء. والمنهج الذي سلكته اللهجة الأردنية في بنائه من الثلاثي (قَطَمَ) يقوم على تكرير الطاء بعد الميم، هكذا: (قَطَمَ ← قَطَمَطَ).

وتكريرُ أحد صوامت الثلاثي منهج شائع في توليد الأفعال الرباعية الفصيحة في نحو: طَرَطَبَ إذا فَرَّ الرجلُ. بتكرير الطاء فاء الفعل (طرب) بعد عينه كما يذكر الزمخشري^(٢). وكذا الحال في الثلاثي: رَقَفَ إذا أُرْعِدَ من البرد.^(٣) فقد نشأ منه الرباعيُّ (قَرَقَفَ) الدال على معنى ثلاثيه بتكرير القاف قبل الراء، كما صرح ابن منظور.^(٤)

وهذا المنهج ينطبق على بناء الأسماء، فمن مادة (كهـم) قيل: كَهَمَ الرَّجُلُ وَتَكَهَّمَ إذا بَطُوَ عن الحَرْبِ والنُّصْرَةِ، وأكْهَمَ بَصْرَهُ، إذا كَلَّ وَرَقَّ، وأمّا الاسم الرباعي الكَهَمَ بمعنى: المُسِنَّ الكَبِيرَ والرَّجُلَ المُنْهَيَّبَ فقد نَقَلَ الأزْهَرِيُّ عن شَمِرٍ أنَّ أصله: كَهَامَ زِيدَتِ الكاف فيه.^(٥) ولعلَّ أصله على التحقيق من الاسم الثلاثي (الكهـم) الذي كُرِّرَتِ

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، (قطم)، ٩٢٣/٢.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط٢، بيروت، دت، (طر)، ٣٦٠/٢.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، (رقق)، ٣٥٣/٢٥، ٣٦٠.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، (رقف)، (قرقف)، ١٢٧/٩، ٢٨٢.

(٥) الأزهرى، تهذيب اللغة، (كه)، ٢٢٦/٥، (كهـم)، ٢١/٦.

كُرِّرت فيه الكاف بعد الهاء، ويرجَّح هذا الرأي ما نراه من زيادة اللام كسعاً في هذا الثلاثي لبناء الاسم الرباعي: الكَهْمَل بمعنى الثقيل الوَخِم.^(١)

ونرى أن العربية جرت على منهج منضبط في زيادة الصوامت في الأصل الثنائي (قط) وزيادتها في الثلاثي الناشئ منه؛ لبناء الرباعيات على النحو الآتي بيأئه:

٤. ضبط نوع الزائد في الأصل (قط)

ما يضبط نوع الصامت المزيد في الأصل الثنائي (قط) يقوم على خفة المزيد بالمقارنة مع ثقل صامتيه (القاف والطاء)، وهذا يعني أن نوع المزيد يخضع لنوع من القياس؛ فقد زيدت النون فيه وهي أخف من القاف والطاء، في: قَطَنَ وقَطَّنَ، وقنَطَ، ونقَطَ، وكذا كانت زيادة الفاء في: قَفَّطَ، وقَطَّفَ، واللام في نحو: لَقَطَ وقَطَّلَ، والميم في: قَطَمَ، والباء على النحو الوارد في قول ابن دريد: "وبَقَطَّ الرجلُ متاعه إذا فرَّقه... وقَطَّبَتِ الشَّيءَ أَقْطَبُهُ قطباً إذا قطعته."^(٢)

وتبدو زيادة الشين أخف من القاف والطاء -لاعتبارات صوتية مختلفة- فكان الثلاثي المروي من نمط الاسم الذي انفرد الزبيدي بروايته على النحو: "والأَقْطَشُ بمعنى المَقْطُوع الأذُنَيْنِ، هكذا تستعمله العوامُّ والخواصُّ، ولا أدري أعربية أم لا، فليُنظَر."^(٣)

ودعوة الزبيدي لنا للنظر فيه تقودنا إلى رصد استعماله في كثير من اللهجات الأردنية الدارجة على معناه الذي ذكره الزبيدي، فقد استعمل الفعل (قَطَشَ) في هذه اللهجات بمعنى قطع من الشيء قليلاً. وهذا ما يرجح استعمال

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (كهمل)، ١/١٠٥٥.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، (بقط)، ١/٣٥٩.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، (قطش)، ١٧/٣٣٦.

الفصيحة لهذا الفعل الثلاثي الذي تسرب في اللهجات الدارجة، ومن ثمَّ فإنَّ بناءه من الأصل (قط) مع دلالته على القطع ممَّا يرجح أنه من العربية، وليس مستعاراً أو معرباً من أصول غير عربية.

ويزيدنا اقتناعاً بهذا الرأي أن زيادة الشين حشواً أفضت إلى معنى الفعل (قشط)، على نحو استعماله في قراءة عبدالله بن مسعود: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ قُشِطَتْ﴾^(١) بدلاً من (كُشِطَتْ). وقد نقل الأزهري عن الرَّجَّاجِ أَنَّ: قُشِطَتْ وكُشِطَتْ واحدٌ، معناه: قُلِعَتْ كما يُقْلَعُ السَّقْفُ.^(٢) وذكر ابن السكيت أنه من اختلاف اللهجات؛ لقوله: "وقرئ تقول: كُشِطَتْ، وقيس ونميم وأسد تقول: قُشِطَتْ."^(٣)، وفي "تاج العروس" ورد نقلاً عن ابن السكيت: "وليس الكاف في هذا بدلاً من القاف؛ لأنَّهما لغتان لأقوام مختلفين." ومن معاني (كشط) الواردة فيه: "وكشَطَ الغِطاءَ عن الشيء، والجُلْدَ عن الجَزور، والجُلَّ عن ظَهْرِ الفَرَسِ، يكشِطُهُ كَشْطاً: قَلَعَهُ، ونَزَعَهُ ونَضَاهُ، وكَشَفَهُ عنه."^(٤)

والفعل بهذا المعنى مستعملٌ في اللهجات الأردنية، وينطق بالكاف الفصيحة، وبالقاف التي تنطق كالجيم المصرية. ولا يتأتى لنا القول بأنَّ الفعل (قشط) ناشئ من أصول ثنائية، من قبيل: (قش) بزيادة الطاء، أو من (شط) بزيادة القاف، ولا هو كذلك من قبيل المقلوب قلباً مكانياً من الفعل (قشش)؛ لأسباب كثيرة تتعلق بمنهج العربية وميلها إلى زيادة ما هو أخف من صامتي الأصل، واستعمال

(١) التكوير/١١.

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، (قشط)، ٢٤٦/٨.

(٣) ابن السكيت، كتاب الإبدال، ص ١١٤.

(٤) الرِّيدي، تاج العروس، (كشط)، ٦٠/٢٠.

الفصيحة واللهجات الدارجة للفعلين (قشط) و(قش) بشيء من الفروق الدلالية الدقيقة. ولمثل هذه الفروق تميل العربية إلى زيادة صوامت مختلفة كسماً وحشواً وصدرًا، على النحو الذي يطالع فيما نشأ من الأصل (قش).

فمن زيادة السين حشواً وصدرًا في (قش) ما ورد في الأفعال: قسَطَ الشَّيْءَ إذا فرَقَه. ^(١) وتَقَسَّطُوا الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ اقتَسَمُوهُ على السواء والعدل، وكلُّ مقدارٍ فهو قِسْطٌ في الماء وغيره. ولقريب من هذا المعنى استعمل الفعل (سقط) لِمَا سَقَطَ من النَّارِ حين تُقَدْحُ، وسَقَطُ الرَّمْلِ وسَقَطُهُ وسَقَطُهُ يعني منقطعهُ، وهذا مَسَقَطُ الرَّمْلِ حيثُ انقطع، وهذا مَسَقِطُ رأسه حيثُ وُلِدَ، ويُقال: سَقَطَ الوَلَدُ من بَطْنِ أُمِّه، ولا يُقال: وَقَعَ حين تَلِدُهُ. وأسَقَطَتِ المرأَةُ وِلْدَها إسقاطاً إذا ألقته لغير تمام. ^(٢)

وقد أكملت بعض اللهجات الأردنية بناء الفعل الرباعي (سَلَقَطَ) من الثلاثي (سقط) بزيادة اللام حشواً بعد السين، ففيها يُقال: سَلَقَطَ، إذا دعا عليه بالمرض أو الموت، ويقال: سَلَقَطَ، إذا بالغ في الدعاء عليه. وتسقيطُ الدعاء وسَلَقَطُهُ على المدعوِّ عليه من مجاز دلالة القطع؛ لأنَّ الدعاء صار بمنزلة ما يُقْتطع من الأشياء الماديَّة ويُسَقَطُ.

وفي كل مرحلة من مراحل بناء الأفعال من أصولها لا بد من علاقة معنوية وصوتية تحكم هذا البناء، ومن تدرج متسلسل منطقي في التطور، فلا يصحُّ أن نتوقف في علاج هذا التطور عند مرحلة دون أخرى، من ذلك أنَّ الفصيحة بنت من مادة (كمر) الكَمَرَة، وهي رأسُ الذَّكَرِ، وتكامر الرَّجُلانِ، إذا نَظَرا أيُّهما أعظَمَ كَمَرَةً. ودلالة هذه الأبنية على صريح معنى التغطية لا تُفهم إلا إذا والينا البحث عن هذا المعنى في عصور التوليد، وفي هذا السياق نجد الرِّيديّ يذكر أنَّ التَّكْمير كلمة مولَّدة، ومعناها: التَّكْميد. ^(٣) ويظهر معنى التغطية فيما ذكره الأزهرى في

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (قسط)، ٢٢١/٦.

(٢) الأزهرى، تهذيب اللغة، (قسط)، ٢٩٩/٨، ابن منظور، لسان العرب، (سقط)، ٣١٦/٧.

(٣) الرِّيدي، تاج العروس، (كمر)، ٦٧/١٤.

(كمد) بقوله: "كَمَدْتُ فلاناً، إذا أَخَذَهُ وَجَعٌ في بعض أَعْضَائِهِ، فَسَخَّنَتْ لَهُ ثوباً أو حَجْراً وَتَابَعَتْ وَضَعَهُ على موضعِ الوجع؛ فيستريح إليه." (١)

وحين استعملت اللهجة الأردنية الفعل المُوَلَّد (كَمَرَ) للتغطية فإنها من جهة أخرى- والت الاشتقاق من هذا الثلاثي فبنت منه الرباعي: كَمَكَرَ على الشيء وَكَمَكَرَهُ، إذا غَطَّاه. سالكةً في هذا البناء تكرير الكاف فاء الثلاثي بعد الميم عينه. والتكرير -كما ذكرنا- منهج من مناهج العربية الفصيحة واللهجات الدارجة في بناء الأفعال الرباعية من الأفعال الثلاثية.

وأما بناء الرباعيات بزيادة الصوامت فقد رأينا أنه محكوم بنمط معين منها لا يخضع لنوع الصوامت التي يتألف منها الأصل الثلاثي. فقد أمكن العربية بناء الفعل الثلاثي (سقط) من الأصل الثنائي (قط) بمراعاة زيادة السين الأخف نطقاً من القاف والطاء، فإذا صارت العربية إلى بناء الرباعيات فهذا يعني أنها ستبالغ في اختيار الزائد فيها؛ ليكون من أخف الصوامت اللغوية قاطبة؛ لتقل الرباعيات بالمقارنة مع خفة الثلاثيات، وهو الثقل الذي أفضى إلى توقُّف العربية عن بناء الأفعال الخماسية دون الأسماء الخماسية، لقول الفارابي: "والأفعالُ ضَرَبَان: ثلاثي، ورباعي فقط، نحو: ضَرَبَ، وَقَرَمَطَ. نَقَصَتْ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِدَرَجَةٍ لِثِقَلِهَا وَخِفَّةِ الْأَسْمَاءِ." (٢)

فلو عدنا إلى بعض الأفعال الثلاثية الناشئة من (قط) لرأينا أن الزائد في هذه الثلاثيات لبناء الرباعيات لا يعدو أن يكون واحداً من الأصوات المائعة، وهي: (اللام والميم والنون والراء)، والصوت الشَّفَوِي (الباء)، والشفوي الأسنانِي (الفاء)، و(الواو والياء).

(١) الأزهرى، تهذيب اللغة، (كمد)، ٧٦/١٠.

(٢) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ٧٧/١.

وقد تنبه الخليل من قبلُ إلى خفة هذه الأصوات، وتمسكُ العربية بها في مباني الرباعيات والخماسيات، من طريق حديثه عن أصوات الذَّلَاقَة (ر، ل، ن) والأصوات الشفوية (ف، ب، م)، يقول: "فلَمَّا ذَلَقَتِ الحروفُ السَّنَّةَ، ومَدَّلَ بِهِنَّ اللِّسانَ وسهَّلَتَ عليه في المَنطِقِ كَثُرَت في أبنية الكلام، فليس شيءٌ من بناء الخماسيِّ التَّامِّ يَعْرِى منها أو من بعضها... فإن وَرَدَت عليك كلمة رباعيَّة أو خماسيَّة معرَّاة من حروف الذَّلَقِ أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنَّ تلك الكلمة مُحدثة مُبتدعة، ليست من كلام العرب." (١)

والباحثون المحدثون لا يختلفون في أنَّ الأصوات المائعة من أوضح الأصوات اللُّغوية في السَّمع، وأنها تشبه أصوات اللِّين في هذا الوضوح والجر، وتشارك في كثرة دورانها على الألسنة لِخفتها، وسهولة النطق بها. (٢)

فمن الثلاثي (قَطِر) الناشئ من (قَط) بنت العربية الرباعيِّ (قنَطَرَ) بزيادة النون حشواً بعد القاف، والرباعيِّ (قَمَطَرَ) ومزيده (أَقْمَطَرَ) بزيادة الميم حشواً بعد القاف كما ذكر الأزهري من قبلُ. وبنت الفعل (قَرَطَبَ) بزيادة الباء كسعاً، والفعل (قَرَطَفَ) المستعمل في العراقية الدارجة بزيادة الفاء كسعاً، والفعل (قَوَطَرَ) المستعمل في بعض اللهجات الأردنية بزيادة الواو حشواً بعد القاف، ومعناه فيها: ذهبَ وانقطعَ عن الناس.

(١) الخليل، العين، ٥٢/١.

(٢) ينظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللُّغوية، دار النهضة العربية، ط٣، القاهرة، ١٩٦١م، ص٤٦، ص٥٢-٦٣.

وقد ذكرنا أنه من الثلاثي (سقط) القائم على (قط) بزيادة السين التي هي أخف من القاف والطاء نشأ الرباعي (سلقط) في بعض اللهجات الأردنية بزيادة اللام حشواً بعد السين. وأمّا زيادة الياء في أحد الأفعال الثلاثية الناشئة من (قط) فلم نقف على مثال واحد، وهذه الزيادة تؤدي إلى ما يعرف بالإلحاق الصرفي في الفصيحة، ومنها الفعل (بيطر)، يقول ابن دريد: "ويَيطِرَ مَأخُذَ مِنَ البَطْرِ، والبَطْرُ: الشَّقُّ."^(١) والثلاثي (بطر) يقوم على الأصل الثنائي (بط) الذي هو مصدر اشتقاق الفعل: بَطَطْتُ القَرْحَةَ، إذا شقققتها.^(٢)

ولسنا ننكر ما قد يعترض ضبط نوع الزائد، من ذلك -مثلاً- ما تذكره المعجمات من استعمال الفعل: وقطه، إذا صرعه صرعةً لا يقوم منها، ووقط به الأرض، إذا صرعه.^(٣) وقد روي هذا الفعل بالهمز لقول ابن سيده: "وضربه فأقطه، أي: صرعه، كوقطه. وأرى الهمزة بدلاً، وإن قل ذلك في المفتوح."^(٤)

فقد يُقال: كيف زيدت الهمزة في الأصل (قط) لبناء الفعل (أقط) والهمزة أثقل من صوتي القاف والطاء، أو يُقال أيضاً: كيف زيدت العين في الفعل الثلاثي (قطر) لبناء الرباعي (اقطعراً) والعين أثقل صوامت هذا الثلاثي؟

والمشكل ينجلي إذا ما تنبهنا إلى نمط آخر من التطور اللغوي، وهو التبادل الموقعي الذي يجري بين أصوات العلة والهمزة، وبين الهمزة وغيرها من الأصوات الحلقية؛ فمن الواضح أن الهمزة لم تُفَحَم في الثلاثي (أقط) وإنما هي إبدال من

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، (باب ما جاء على فعيل)، ١١٧٠/٢.

(٢) الجوهري، صحاح العربية، (بطط)، ١١١٦/٣.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (وقط)، ٤٣٣/٧.

(٤) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (أقط)، ٤٦٨/٦.

الواو التي زيدت في الأصل الثنائي (قط)، والواو -دون شك- أخفّ من القاف والطاء.

والأفعال الثلاثية الناشئة من أصولها الثنائية قد تُبنى على الوزن الصرفي (أفعال) فتصبح عرضةً لتطور آخر بإقحام الهمزة بدلاً من ألف المدّ، ومن ثمّ فقد توالي تطورها بإبدال الهمزة عيناً أو هاء، وهو ما حصل في الفعل: "اقطعَ الرَّجُلُ إذا انْقَطَعَ نَفْسُهُ من بُهْر."^(١) فأصله من الثلاثي (قطر) الذي بُني منه (اقطأر) والمهموز (اقطأر) بدليل استعمالهم (المُقَطَّرُ) بمعنى الغضبان المُنْتَشِر من النَّاسِ.^(٢) ويعني هذا أن تطور الرباعي (اقطعَ) جاء من إبدال الهمزة المُقحمة عيناً على النحو: (قطر ← اقطأر ← اقطأر ← اقطعَ)، وفي الأحوال كلها لم تكن العين مزيدة هذا الثلاثي لبناء الرباعي (اقطعَ)، ولعلّ العين في الثلاثي (قطع) إبدال من الهمزة أيضاً؛ ولهذا فقاعدة الزيادة التي بينها لا تكاد تتخلف.

وبغير هذا التّأصيل نحسب أنّ من الصعوبة فهم نشأة بعض الصور المروية في "تاج العروس" لما فيها من قلب مكاني، واحتمال القول بإبدال الراء لأمّ، على نحو من قول الرّبيدي: "قَعَطَرَهُ وَقَعَطَلَهُ: صَرَعه ... واقعَطَرَ الرجلُ اقعِطَراراً: انْقَطَعَ نَفْسُهُ من بُهْرٍ، مِثْلُ اقْطَعَرَ اقْطِعْراراً."^(٣)

وقد عالج رمضان عبدالنواب ظاهرة الهمز في صيغة (افعال)، فتوسع كثيراً في هذه المسألة مخالفاً رأي القدماء الذين فسروا إقحام الهمزة -هنا- بالتخلص من النقاء الساكنين في الغالب؛ ليذهب إلى أن ما يأتي على وزن (افعال) ك: احمارٌ وغيره يشتمل على المقطع الطويل المغلق الذي يتألف من صامت وحركة طويلة

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (قطر)، ١٨٤/٣.

(٢) ابن منظور لسان العرب، (قطر)، ١٠٨/٥.

(٣) الرّبيدي، تاج العروس، (قعطر)، ٤٥٨/١٣.

وبعدها صامت (ص ح ح ص/ماز)، وهو مقطع مستثقل مقبولٌ في النثر دون الشعر؛ فإذا اضطر الشاعر إلى استخدام كلمة فيها هذا المقطع فإنه يقحم الهمزة في هذه الكلمة؛ وبذلك ينقسم المقطع السابق (ص ح ح ص) على مقطعين خفيفين، هما (م = ص ح) و(أز = ص ح ص).^(١)

ويخلص من ذلك إلى القول: "ومن هنا يبدو أن كل صيغة على وزن (افعال) قد جاءت في العربية عن هذا الطريق، حتى ولو لم يوجد إلى جوارها صيغة (افعال) في الاستعمال."^(٢) وقوله: "ولم يكن إقحام الهمزة في هذه الأمثلة السابقة وغيرها التطور الوحيد الذي أصابها؛ فقد أدت المبالغة في تحقيق الهمزة هنا إلى قلب الهمزة عيناً، في بعض كلمات هذا الوزن في الفصحى ... وهناك تطور آخر لصيغة افعال لم يبالغ في تحقيق الهمزة فيها، وإنما يميل إلى تسهيلها بعض الشيء، فتقلب في النطق هاء."^(٣)

على أن من الباحثين المحدثين من يرى أن الثنائي المضاعف يمكن أن ينشأ من الثلاثي غير المضاعف، ومن هؤلاء عبدالقادر المغربي الذي يذهب إلى أن الكلمة الفعلية: "قَطَّ هي المختزلة من (قَطَّح) تخفيفاً أو تسهياً أو تفادياً من طول الكلمة، وامتداد الصوت بها."^(٤)

(١) عبدالنواب، رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، ط٦، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٩٤-١٩٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٢١٥، ٢٢٠.

(٤) المغربي، عبدالقادر، كلمات شائعة في اللغة العامية، أعيد نشره في كتاب: "اللهجات العربية الفصحى والعامية"، المجلد (١). وقد صدر عن مجمع اللغة العربية المصري بإشراف كمال بشر، سنة ٢٠٠٦م، ص ٣٢٦.

وما قد يحول دون اطراد هذا التفسير هو منهج العربية في الزيادات الصرفية المقبولة (حروف سألتمونيها)، فالفعل المزيد (استخرج) ناشئ من الفعل (خرج) باتفاق القدماء، وليس العكس، وهذا يرجح أن تطور الأبنية في العربية يبدأ من أقلها بنيةً.

ومن المقبول -نظرياً- أن نفسر نشأة الأبنية بعلة التخفيف، كنشأة الفعل (قَطَّ) المختزل من (قَطَعَ)، ولكن إذا فسرنا نشأة الأفعال الثلاثية من الأفعال الرباعية بعلة التخفيف -أيضاً- فإنه يتوجب علينا طرد هذه العلة والقول بسقوط أخف صوامت الرباعيات، وهذا يعني -بالضرورة- أن الفعل (قنطر) سيتطور هكذا: (قنطر ← نظر)، بإسقاط القاف من (قنطر)؛ لأنها أثقل من النون والطاء والراء، ومن ثمَّ يتوجب إسقاط الطاء من (نظر)؛ لأنها أثقل من النون والراء، وهذا يُقبل نظرياً، أمّا من ناحية استعمالية فلن نستطيع الزعم بأن دلالة الفعل (نظر) تسمح بأدنى مقارنة مع دلالة الفعل (قنطر).

ومن الصعوبة -بعد ذلك- أن نفسر كيف استطاعت أمثلة محدودة من الرباعيات المستعملة في العربية أن تولد عدداً كثيراً من الثلاثيات التي لا نستطيع ردّها -مهما بالغنا- إلى هذه الرباعيات. زيادة على أن الأفعال الرباعية التي استأثرت اللهجات الدارجة ببنائها من الأفعال الثلاثية الفصيحة ترجح هذا النمط من التطور الذي يقوم على أقل الأبنية بنية صوتية، فالفعل (قرطف) استعمل في اللهجة العراقية الدارجة دون الفصيحة التي توقفت عند استعمال الثلاثي (قطف)، وهذا يعني أن اللهجة الدارجة استكملت بناءه لحاجتها إليه، مثلما توقفت هذه الفصيحة عند بناء الثلاثي (سقط)، فاستكملت بعض اللهجات الأردنية بناء الرباعي (سلقط) للمبالغة في معنى هذا الثلاثي.

المبحث الثالث: التطور التركيبي وتداخل الأنواع

بدا لنا أنّ اللغة لم تتوصل إلى الفصل التامّ بين الأنواع في مرحلة استعمالها الثنائيات المقطعية، وبعض ما نشأ منها، وسنأتي على بيان هذه المسائل بإفرادها على النحو الآتي:

١. مسائل (قَط) وأنواعها

استعمل (قَط) ظرفاً لما مضى، واسماً محضاً بمعنى (حسب)، وأمّا استعماله اسمَ فعلٍ بمعنى (يكفي) فيشير إلى تداخل الاسمية والفعلية فيه، وبإبدال الطاء دالاً نشأ الحرف (قَد) على ما بينا سابقاً. وفي هذه المرحلة -أيضاً- لم تتمكن اللغة من الفصل التامّ بين المعربات والمبنيات؛ لهذا عدّ (قَط) ظرفاً مبنياً، وكذا اسم الفعل (قَط) بمعنى (يكفي)، وعندما استعمل اسماً بمعنى (حسب) ذكروا أنه مبنيّ، وذكروا أنه يُعرب؛ لقول السيوطي: "وقد يُعربان، وهو قليل، يُقال: قَدُ زيد أو قَطُ زيد دِرْهَمَ بالرَّفْع كما يُقال: حَسْبُهُ دِرْهَمٌ"^(١) فروايتهم (قَط) مرفوعاً دليلُ الإعراب، فلو كان مبنياً للزم البناء على السكون.

وقد تسرب تداخل الإعراب والبناء فيما جاء على وزن فَعَالٍ كالاسم (قَطَاطٍ) فهو من الأصل (قَطُ) بتكرير الطاء والفصل بينهما بألف المدّ، وما يأتي على هذا الوزن يُعرب أو يبني على الكسر، يقول الزمخشري: "والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف، إلّا ما كان في آخره راء، كقولهم حضار... فإنهم يوافقون فيه الحجازيين إلا القليل منهم."^(٢)

وفي هذه المرحلة الأولية ظلت الثنائيات المقطعية تراوح بين الإضافة وعدمها، وهو ما يفهم من قول ابن يعيش الذي سبق: "وربّما استعملوا قَطُ وحَسَبُ

(١) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ٢١٦/٢، ٢١٧.

(٢) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٢٠١.

مفردَيْن من غير إضافة، فقالوا: رأيتُه مرَّةً واحدةً فَفَطْتُ، وأعطاني ديناراً فَحَسَبْتُ، أي: أَكْتَفَى بِذَلِكَ وَأَقْطَعُ. والإضافةُ أَكْثَرُ وَأَغْلَبُ فاعرفه.^(١)

وهو ما يطالع فيما انفرد أبو بكر بن الأنباري بروايته عن العرب بقوله: "ومن العرب من يقول: قَطَنَ عبدُاللهِ درهمٌ، فيزيد نوناً على قَطُ، وينصب بها، ويخفض، ويضيف إلى نفسه، فيقول: قطني."^(٢)

وتتكرر مسألة التداخل وعدم الفصل مع ما يسمونه نون الوقاية، فقد جاء (قَطُ) و(قَدُ) بهذه النون ومن دونها في الشاهد المعروف: (قَدْنِي من نَصْرِ الخُبَيْبِيْنِ قَدِي ...) ومن ثمَّ فسر ابن يعيش زيادتها بالمُحافظة على سكونهما، ولصيانة آخِرهما عن الكسر.^(٣)

ومن الصعوبة أن تكون هذه النون علامةً فارقةً بين الاسم واسم الفعل على حدِّ قول الأشموني: "وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه، وذهب الكوفيون إلى أن مَنْ جعلهما بمعنى حسب قال: قدي وقطي بغير نون كما تقول: حسبي، ومَنْ جعلهما اسم فعل بمعنى أَكْتَفَى قال: قطني وقطني بالنون، كغيرهما من أسماء الأفعال."^(٤)

ففي مرحلة عدم الفصل التي ذكرناها تتقارب الأبنية اللغوية التي تنشأ من أصل ثنائي واحد إلى المستوى الذي لا يكون فيه للعلامات -كنون الوقاية- وظيفة دلالية قاطعة.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٦/١-١٤٨.

(٢) الأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٣٢٤/٢.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٦/١-١٤٨.

(٤) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١٠٦/١، ١٠٧.

ومن التداخل التركيبي استعمال الظرف (قط) بالنفي ودونه، لقول الأستراباذي: "ربما استعمل قط بدون النفي لفظاً ومعنى، نحو: كنت أراه قط، أي: دائماً." (١)

ونرى أنه من الضروري الإفادة من التداخل في العربية؛ لأنه يظلّ دليلاً على التطور اللغوي، وتعاقبه على هذه الأبنية. ولهذا التداخل أمثلةٌ مختلفة في غير أنواع (قط) تستحق إفراداً خاصاً بها، من ذلك ما رأيناه في وزن (فَعْل)، فالقدماء لم يختلفوا في الأنماط التي أسكنت عينها فظلت أفعالاً باتفاق، من قبيل الأفعال: دَبَّرَ وضَجَّرَ وعَلَّمَ، وشَهَّدَ. ولكنهم اختلفوا في بعض الأنماط ساكنة العين، على النحو المروي في فعلي المدح والذم (نِعَمَ) و(بِئْسَ).

وفي هذين الفعلين حرّر أبو البركات الأنباري قريباً من ثلاثين ورقة؛ لينصر رأي البصريين القاضي بكونهما فعلين ماضيين لا يتصرفان، خلافاً لمن قال باسميتهما من الكوفيين. وفي بيانه لأدلة الكوفيين على اسميتهما كان يذكر سبقهما بحرف الجر، كقولهم: ما زيد بنِعَمَ الرَّجُلُ، ونعمَ السيرُ على بئس العيزُ، ويذكر دخول حرف النداء عليهما، كقولهم: يا نعمَ المولى ونعمَ النصير، فضلاً عن ذكره عدم اقتران الزمان بهما، إذ لا يُقال: نعم الرجل أمسٍ أو غداً، وكذا جمودهما وعدم تصرفهما؛ ومجيء (نعم) على وزن (فَعِيلٍ)؛ لقول العرب: نَعِمَ الرجل زيد. وأمّا ما يُدلل على أنهما فعلان فاتّصال ضمائر الرفع، وتاء التأنيث الساكنة، من نحو: نِعِمَا رجلين، ونِعِمَت المرأة، وبنائهما على الفتح. وقد بين أبو البركات استعمال (نِعَمَ) على أوزان مختلفة هي: نِعَمَ ونَعَمَ ونِعِمَ. (٢)

(١) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣/٣٠٤.

(٢) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٩٧-١٢١.

وما نراه هو أنّ إخضاع أبنية العربية كلها لأنواع الكلمة الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) ليس من المنهج الدقيق؛ ففي العربية من الأبنية ما يظلّ دالاً على تداخل الأنواع؛ اقتضاء لسنن التطور اللغوي الذي يتفق في منهجه العام مع أنواع مختلفة من التطور في مناحي الحياة المختلفة.

٢. مسائل المصادر التي لا أفعال لها

من الثنائيات التي تطورت بعض الأمثلة التي درسها النحويون في موضوع المصادر التي لا أفعال لها، ومنها ما ذكره ابن يعيش بقوله: "وأما قولهم: وَيَحْكُ وَوَيْسُكَ وَوَيْلُكَ وَوَيْبُكَ فهي من المصادر التي لا أفعال لها، كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلاً لاعتلال عينها وفائها، لما يلزم من النقل في تصريف فعلها لو استعمل، فاطرح لذلك، وأجروها مجرى المصادر المفردة المدعو بها."، ويقول: "وأما وَيْحٌ وَوَيْسٌ وَوَيْبٌ فكناياتٌ عن الوَيْلِ."^(١)

ونقل الأزهري خلافاً في معانيها، ف: (وَيْحٌ) تُقَالُ لَمَنْ تَنْزَلُ بِهِ بَلِيَّةٌ، وَتُزَادُ لَهَا (مَا) فِي قَوْلِهِمْ (وَيْحَمَا)، وَالْوَيْلُ قُبُوحٌ وَالْوَيْحُ تَرْحُمٌ وَوَيْسٌ تَصْغِيرُهَا أَي هِيَ دُونُهَا، أَوْ الْوَيْحُ زَجْرٌ لِمَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَكَةِ. وَمِنْ مَسَائِلِهَا النُّحْوِيَّةُ الْمَنْقُولَةُ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: وَيْلٌ لَهٗ وَوَيْحٌ لَهٗ وَوَيْسٌ لَهٗ فَالْكَلَامُ فِيهِنَّ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَاللَّامُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، فَإِنْ حَذَفْتَ اللَّامَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ، كَقَوْلِهِمْ: وَيْحَهُ وَوَيْسَهُ. وَأَكْثَرُ مَا يَعْنِينَا مِمَّا ذَكَرَهُ الْأَزْهَرِيُّ هُوَ قَوْلُهُ: "وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْأَصْلُ فِي وَيْحٍ وَوَيْسٍ وَوَيْلٍ (وَيْ) وَصِلَتْ بِحَاءٍ مَرَّةً وَمَرَّةً بِسَيْنٍ وَمَرَّةً بِلامٍ. وَقَالَ سَبِيوِيَّةٌ سَأَلَتْ الْخَلِيلَ عَنْهَا، فزعم أن كل من ندم فأظهر ندامته قال وَي..."^(٢)

وقد اختلفوا في (وي) وهي مستعملة على الصورة الثنائية، فذكر ابن يعيش أنها اسم فعل؛ لقوله: "وَيْ فِي حَالِ النَّدَمِ وَالْإِعْجَابِ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٩٨/١، ٢٩٩.

(٢) الأزهري، تهذيب، (ويح)، ١٩١/٥، ١٩٢.

الفعل في حال الخبر، كأنه اسمٌ أُعْجِبُ أو أَتَنَدُمُ، وهو مبني؛ لأنه صوت سمي به. (١)

وقد ذكروا استعمالها متبوعة ببعض حروف الجر كالباء، وكاف المخاطب، يقول ابن سيده: "وَي حرفٌ معناه التَّعَجُّبُ، ويُقال: وَيْكَأَنَّهُ، ويُقال: وَيْ بِكَ وَوَيْ بَعْدِ اللَّهِ. (٢) وفي قوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (٣) نقل ابن يعيش خلافاً في (وي) فذهب إلى أنها اسم فعل، ونقل رأي من يقول باتصالها بكاف الخطاب (وَيْكَ) وليست هي الكاف التي في صدر (كأن)، على حدّ اتصالها في قول عنترَةَ ولقد شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُفْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَةَ أَفْدِم

يقول: "فجاء بها متصلة بالكاف من غير أن، فهي حرفُ خطاب، وليست اسماً مخفوضاً، كالتي في غلامك، وصاحبك؛ لأن وَيْ إذا كانت اسماً للفعل، فهي في مذهب الفعل، فلا تضاف لذلك، وأنّ وما بعدها في موضع نصب باسم الفعل الذي هو وَيْ، ولذلك فُتحت أن، والتقدير: أُعجِبُ لآته لا يفلح الكافرون. فلما سقط الجار، وصل الفعل، فنصب. وذهب الكسائي إلى أن الأصل: وَيْلَكَ، فحذفت اللام تخفيفاً. وهو بعيد، وليس عليه دليل. وقد ذهب بعضهم إلى أن وَيْكَأَنَّهُ بكماله اسم واحد، والمراد شدة الاتصال، وأنه لا ينفصل بعضه من بعض، فاعرفه. (٤)

ونقل الزبيدي في تفسير (ويكأن) الواردة في الآية الكريمة: ﴿وَيَكَاَنُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ (٥) كثيراً من الآراء، يقول: "وقال الفرّاء في تفسير الآية: وَيْكَأَنُّ في كلام العربِ تقرير، كقولِ الرَّجُلِ: أما ترى إلى صنْعِ الله وإِحْسَانِهِ؛ قال: وأخبرني شيخٌ

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٠/٣-٩٢.

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (وي)، ٦٠٣/١٠.

(٣) القصص/ ٨٢.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٠/٣-٩٢.

(٥) القصص/ ٨٢.

من أهل البصرة أنه سمع أعرابية تقول لزوجها: أين ابْنُكَ وَيْلُكَ، فقال: ويكأنه وراء البيت؛ معناه أما ترىته وراء البيت. وقيل: معناه وَيْلُكَ... وقال الفراء: وقد يذهب بعض النحويين إلى أنها كلمتان يُريدون: وَيْكَ كَأْتَهُمْ، أرادوا: وَيْلُكَ فحذفوا اللام، ويجعل أن مفتوحة بفعل مُضمر. وقيل: اعْلَمْ، حكاة تُعْلَبُ أيضاً عن بعضهم. وقال الفراء: تقديره: وَيْلُكَ اعْلَمْ أَنَّهُ، فأضمر اعْلَمْ... ولم نجد العرب تُعملُ الظنَّ مُضمرًا ولا العِلْمَ ولا أشباهه في ذلك، وأما حذف اللام من وَيْلُكَ حتى يصير وَيْكَ فقد تقوله العربُ لكثرتها.^(١)

وبحذف لام الجر أو لام (ويل) وجَّهوا قول العرب (ويلمه)، فقيل: الأصل: ويل لأمه فحذف لام ويل، وحذفت همزة (أم) تخفيفاً، فبقي: ويلمه. ويجوز أن تكون اللام المحذوفة هي لام الجر؛ كما حذف حرف الجر من قوله: الله أفعل.^(٢)

ويذكر أبو بكر الأنباري في قولهم: ويل للشيطان ستة أوجه بقوله: "من قال: ويل للشيطان، قال: وي: معناه: حزن للشيطان، فانكسرت اللام؛ لأنها لام خفض. ومن قال: ويل للشيطان، قال: أصل اللام الكسر، فلما كثر استعمالها مع وي، صارت معها حرفاً واحداً، فاختروا لها الفتحة، كما قالوا في الاستغاثة: يا لَصْبَةَ، ففتحوا اللام، وهي في الأصل لام خفض، لأن الاستعمال كثر فيها مع يا، فجُعلا حرفاً واحداً. قال الشاعر:

يا لَبْكَرِ انشروا لي كُنَيْباً يا لَبْكَرِ أينَ أينَ الفِرارُ

... ومن قال: ويل للشيطان، قال الفراء: ما سمعتها من العرب، ولا حكاها لي ثقة، وقد رواها قوم منهم أبو عمرو، فإن كانت الرواية صحيحة فالأصل فيه: ويل للشيطان، فاستنقلوا اللامات فحذفوا بعضها... ومن قال: ويل للشيطان، رفع الويل

(١) الزبيدي، تاج العروس، (وي)، ٢٧٠/٤٠، ٢٧١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١٥/٣.

باللام. ومَنْ قال: وَيَلًا للشيطان، نصب الويل بفعل مضمر، كأنه قال: أَلَزَمَ اللهُ الشيطانَ ويلاً. ومَنْ قال: وَيِلٌ للشيطان، جعله بمنزلة الأصوات وشبَّهه بقولهم: بَخٍ لَكَ.^(١)

وقد أورد اللغويون جملة من معاني ويل منها: الهلاك والعذاب، ووادٍ في جهنم، وحُلُولُ الشَّرِّ. والوَيْلَةُ: البليَّةُ والفضيحة. وقولهم: يا ويلتاه، فإِثْمًا يعني: يا فضيحتاه. ويُقال: وَيَلْتُ فلاناً، إذا أكثرت له من ذِكْرِ الوَيْلِ. ويُقال: وَيَلًا له وائلاً، كقولك: شغل شاغل. وإذا قالت المرأَةُ: وا وَيَلْها، قلت: وَلَوْلْتُ. وينقل الأزهريُّ عن بعض النحويين أنَّ وَيْلَه أصلها (وي) وصلت بـ: (له)، ومعنى وي: حُزْنٌ، أُخْرِجَ مُخْرَجَ النُّدْبَةِ.^(٢)

ما يتبين لنا بعد ذكر هذه الآراء هو أنَّ جمهور القدماء قد أصَلُوا (وي) بمعزل عن (ويل)، ونلاحظ أنهم رووا فيها معاني متقاربة، وثمة مَنْ عدَّ (ويل) هي الأصل من طريق سقوط اللام، وقليل منهم من رأى أن (وي) أصلٌ زيدٌ فيها اللام لبناء (ويل). وهذا الرأي أقربُ إلى تفسير الألفاظ: (وَيْحَكَ وَوَيْسَكَ وَوَيْلَكَ وَوَيْبَكَ)؛ فلتبناط المكونات الصوتية (وي) في هذه الألفاظ زِيدت فيها الصوامت (ح، س، ل، ب)؛ لبناء هذه الثلاثيات من هذه البنية الثنائية المؤلفة من أصوات العلة وحدها، وهو نمط من التتابع الصوتي المُستتقل بين الواو نصف المد وصوت المد القصير (الفتحة) ونصف المدّ (الياء).^(٣) ومن ثمَّ لم يتأتَّ إخضاع الزيادات لقاعدة الخفة التي بينها فيما سبق.

(١) الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ١/١٣٧-١٣٩. والبيت لمهلهل بن ربيعة كما ذكر الجوهري في صحاح العربية، (لوم)، ٥/٢٠٣٦.

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، (ويل)، ١٥/٣٢٧.

(٣) في بعض الدراسات الحديثة يسمَّى التتابع بين أصوات المدّ في مقطع واحد بصوت المدّ المركَّب (Diphthong). ينظر في معنى صوت المد المركب وأنواعه: غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط١، ١٩٨٤، ص ٤٣-٤٥.

ونرى أنّ تفسير المسائل المذكورة في (ويل) يغدو أكثر يسراً ومسايرةً لمنطق التطور اللغوي إذا ما نظرنا إلى اللام على أنها مزيدة في البنية الاستعمالية (وي)؛ لما يلحظ من تقارب معانيهما أو تماثلها، دون غض الطرف عن عدم التمايز الدقيق الذي وقع في مبنى ومعنى هذين اللفظين، وتصرف (ويل) على أكثر من وجه نحويّ، وهذا من أبرز سمات الأبنية في مراحل تطورها الأولية. فقد رأينا تتقلها بين معانٍ متقاربة كالندم والعجب والحزن، واستعمالها مصدراً أو اسم فعل، أو اسماً بمعنى الهلاك والعذاب، أو وادٍ في جهنم، أو بمعنى البليّة والفضيحة... وكان لزيادة اللام كسعاً بعد الياء أثر في تباين أنماط التفسير الستة التي ذكرها أبو بكر الأنباري في قولهم: ويل الشيطان، وهي: ويل وويل وويل وويل وويل وويل.

والتفسير الذي نراه أقرب إلى حقيقة هذا اللفظ هو أن زيادة اللام أفضت إلى توهم بعض الناطقين أنها لام الجرّ، أو ما يسميه بعض الدارسين المحدثين بـ: (القياس الخاطيء) الذي يعني: "الميل العارض -الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه من كلمة أو صيغة- إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما."⁽¹⁾ فلمشابهة اللام المزيّدة في (ويل) لام الجرّ تصرف الناطقون بهذه اللام فجاءوا بها مبنيةً على الكسر، لقولهم: ويل الشيطان، ومن ثمّ اختلف النحويون في اللام من قولهم: ويلّمه، فمنهم من يرى أنها لام (ويل)، أو لام الجرّ. وبقي ما يدلُّ على أن الناطقين استعملوا (ويل) على أن لامها أصل؛ لأنهم أجروا عليها الإعراب والتنوين في نحو قولهم: ويلّ وويللاً وويلّ. وأما منعها من هذا التنوين فالظاهر أنه بسبب إضافة (الويل) للشيطان.

(1) عبدالنواب، رمضان، التطور اللغويّ مظاهره وعلمه وقوانينه، مكتبة الخانجي، ط ١، القاهرة،

١٩٩٧م، ص ١٠٠.

المبدعة، وأمامهم المجال الواسع ولديهم الزاد الكافي للتدليل على ذلك. ولا بأس من أن تطرد القواعد وتتنظم الأحكام خاصة أنهم في وضع تععيدٍ للعربية." (١)

وكان من الأفضل لمنهج هذا الباحث أن تقوم بعض معالجاته على المعنى المعجمي للفعل (لَدَّ)، ولكنه خلص إلى نتائج بعيدة عن مسار تطور (لَدن) باتخاذ الثنائي المضاعف (لَدَّ) أصلاً، وغير المضاعف منه مستعملٌ وأولى أن يكون أصلاً، ك: (لُدْ، لُدْ، لُدْ)، وقد اضطر إلى القول بأن الذي أنشأ هذه الثنائيات أو بعضها هو سقوط النون من (لَدن). (٢)

ونحن نفرق بين نوعين مختلفين من سقوط النون في كثير من الأمثلة المشتمة عليها، أحدهما سقوطها المنظور إليه في الموروث اللغوي القديم والحديث على أنه وسيلة بناء، كسقوطها من الظرف (لَدن) لبناء (لَد)، ومن (مُنْدُ) لبناء (مُنْ)، وغير ذلك، فهذا النوع من السقوط أو الحذف نراه وسيلة بناء بزيادة النون لا حذفها. والنوع الثاني هو السقوط الذي يخضع لاعتبارات صوتية وصرفية ونحوية، فقد تحذف النون من الفعل (يكون) في نحو قولهم: لم يكُ، وفي: لم يضرباً. وكذلك يُحذف التتوين -وهو عبارة عن نون ساكنة- للإضافة النحوية.

وأما تفسير الخوام لنشأة (لَدن) بالتركيب ففيه تعسفٌ لا يخفى، فهو -كما يذكر- يتكون: "من ثلاثة عناصرٍ إشاريةٍ لأن ٦ (ز) في العبرية تقابل (ذ) في العربية، وتقابل (د) في الآرامية و dé (د) في السريانية و de (د) في السبئية، ومعنى ذلك أن الدالَ والذالَ والزايَ كانت عناصرٍ إشاريةٍ تؤدي معنى واحداً مع تنوع نطقها، فلا يُستبعدُ أن تكون الدالُ من (لَدن) عنصراً إشارياً ثم دخلت عليها اللامُ تأكيداً وتقويةً ... أمّا النونُ فقد لَحِقَتْ بـ(لُدْ) للدلالة على قُرْبِ المشارِ إليه،

(١) الخوام، لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية، ص ٧٠، ٧٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٧، ٧٨.

لأن السبئية والفيقية والحبشية والآرامية تصل إلى ذلك بإضافة نون إلى اسم الإشارة . ومعنى ذلك أن لَدُنْ كانت تعنى "مِنْ هذا أو مِنْ الذي" فقولنا -مثلاً- سافرتُ مِنْ لَدُنْ مكةَ إلى المدينةِ معناه سافرتُ مِنْ هذا المكانِ أو مِنْ المكان الذي هو مكةَ أو فيه مكة، وقولنا سافرتُ مِنْ لَدُنْ الظهرِ إلى العصرِ، معناه سافرتُ مِنْ هذا الوقتِ، أو الوقت الذي هو الظهر، وقولنا أعطني مالاً مِنْ لَدُنْكَ، معناه أعطني مالاً مِنْ هذا الذي عندك أو مِنْ الذي عندك، ونلحظُ مِنْ ذلك أنَّ معاني استعمالات لَدُنْ المتنوعة تستقيم.^(١)

لو كانت الدال هي المكوّن الرئيس في (لدن)، لكان من جملة المروي من استعمالها (دن)، باعتبار سقوط اللام التوكيدية؛ لأنَّ العربية جرت على استعمال الأبنية بأدوات التوكيد ومن دونها، فضلاً عن أننا ما زلنا نقدّم الدلائل الراجحة على نشأة الأبنية من الأصول الثنائية، وما انفكّ الباحثون يشكّون فيها، فكيف إذا عدلنا إلى الأصول الأحادية لتكون أصل الأبنية اللغوية، نعني نشأة (لدن) من الأصل الأحادي (د) كما يرى الخوام؟

إنّ دلالة (لدن) على ابتداء غاية مكانية أو زمانية تشير إلى معنى الثبات والحصر، وقد بين عباس حسن معنى الغاية، بقوله: "في مثل: سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية تشتمل هذه الجملة على الفعل: سافر، والسفر يقتضي الانتقال من مكان إلى آخر، فلا بد لتحقيقه من نقطة معينة يبتدىئ منها، وأخرى ينتهي إليها، أي: لا بد له من مكان ابتداء ومكان انتهاء محددين مضبوطين؛ كاللذين هنا، وهما: البيت والضاحية، وبين نقطتي الابتداء والانتهاة مسافة محصورة بينهما، لا محالة، ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى، هو: "الغاية المكانية" أي: "المسافة المكانية" أو: المقدار المكاني، وهي تشتمل كما ترى مكاناً

(١) الخوام، لدن ولدى بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية، ص ٦٤، ٦٥.

محدوداً، محصوراً، له بداية ونهاية معيّنتان، ومسافة تصل هذه بتلك، وقد دخل لفظ لدن على كلمة هي بداية الغاية؛ فدخوله على هذه الكلمة وعلى نظائرها يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية المكانية، أو أنها نقطة البداية. ولو قلت: سافرت من لدن الصبح إلى العصر، لدلّ الفعل (سافر) على أنه استغرق زمناً محدداً معيناً، له بداية زمنية معروفة، ونهاية زمنية معروفة كذلك؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء زمنيتان مضبوطتان، وينحصر بينهما مقدار زمني يصلهما، ويتكون من مجموع الثلاثة -أي: من نقطة البداية، ونقطة النهاية، وما بينهما- ما يسمى في الاصطلاح: الغاية الزمانية بمعنى: المقدار الزمني، ودخول لفظ (لدن) على الكلمة التي بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هي نقطة البداية، أي أول: جزء من أجزاء الغاية الزمانية.^(١)

وهذا الرأي يسهّل النظر إلى منشأ هذا الظرف من الأصل الثنائي (لد)، ففي معجم (العين) ذكر الخليل أنّ: "التلّدد في التلقّت، أن يعطف بعنقه مرّة كذا ومرّة كذا. وهُدَيْل تقول: لَدّه عن كذا أي: حَبَسَه."^(٢) وفي بعض اللهجات الأردنية استعمل الفعل المضاعف (لدّ) بمعنى نظَرَ و حَدَّقَ، يقال: لَدّ على كذا، أي: انظر إليه، ولا تصرفْ نظركَ عنه. وهذا من معنى حبس النظر وتثبيته. وقد زيدت النون كسعاً في البنية الثنائية (لد) فنشأ الفعل الثلاثي الفصيح (لدن) الذي استعمل مزیده (لدنّ) فدلّ على معنى الثبات والحبس، ففي (باب الحبس في غير السجّن) ذكر كراع النمل هذا الفعل مع جملة أفعال دالة على هذا المعنى. يقول: "وعجسُته عن حاجته: حبسُته عنها... وتأريبتُ: تحبّستُ، وتلبّبتُ، وتلبّبتُ، وتلدنّتُ."^(٣) وفي "تاج العروس" ورد: "وتلّدنّ بالمكان: أقام."^(٤)

(١) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، ط٥٥، القاهرة، ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) الخليل، العين، (لد)، ٩/٨.

(٣) كراع النمل، المنتخب من كلام العرب، (باب الحبس في غير السجّن)، ١/٣٩٠.

(٤) الرّيدي، تاج العروس، (لدن)، ١١١/٣٦.

وفي بعض اللهجات الأردنية يقال: لَدَنَّ عليه التُّراب أو الوَسَخ، وتلدَّنتُ عليه الأقدار، إذا زادت وأصِقت به؛ لطول مكوثها عليه. فإذا قام معنى الحبس والثبات في الفعل (لَدَّ) و(لَدَنَّ) فهذا أدعى أن يكون ما نشأ من الأصل الثنائي (لَد) كالظرف (لَدَنَّ) وغيره دالاً على المعنى السابق؛ فيكون لقولنا: سافرت من لَدَنَّ بيتنا إلى الضاحية معنى واحد، وهو سافرت من هذا المكان المعروف الثابت، وهو ما ينطبق على قولنا: سافرت من لَدَنَّ الصبح إلى العصر، فمعنى (لَدَنَّ) واحد، وهو سافرت من هذا الوقت المعلوم الثابت.

ولعلَّ دخول الحرف (مِن) -دون غيره من حروف الجر- على الظرف (لَدُّ) و(لَدَنَّ) يفيد توكيد ابتداء الغاية، وهو معنى من معاني هذا الحرف.

فزيادة النون -إذاً- هي المسؤولة عن بناء (لَدَنَّ) من (لَد)؛ لا طَراد زيادتها في كثير من الأصول الثنائية، ويسري تأصيل اختلاف هذه الصور باتخاذنا (لَدُّ) أصلاً، فيكون (لَدَنَّ) -على اختلاف ضبطه- ناشئاً بزيادة النون كسعاً، واختلاف الضبط تحكمه علل صوتية مختلفة، وأمَّا ألف (لَدِي) فأشباع لفتحة الدال، و(لَت) ناشئة من (لَد) بإبدال التاء من الدال.

ولدينا دليل نحويٌّ يرجح قيام هذه الأنواع على الأصل الثنائي؛ فالعلاقة بين (لَدُّ و(لَدَنَّ) واضحة من طريق مجيء الاسم بعدهما منصوباً، ومنه نصب (شَوْلًا) بعد (لَدُّ) في قول الشاعر:

مِن لَدُّ شَوْلًا وَالِي إِنْثَالِيهَا^(١)

ونصب (عُدوة) بعد لَدَنَّ في قول الآخر:

مَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدَنَّ عُدْوَةً حَتَّى دَنَّتْ لِعُرُوبِ^(٢)

(١) لم ينسبه سيبويه في الكتاب، ٢٦٤/١، ولا إميل يعقوب في المعجم المفصل في شواهد العربية، ٢١/٩.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، (لَدَنَّ)، ٣٨٤/١٣. والبيت لأبي سفيان بن حرب كما ذكر العوتبي في الإبانة في اللغة العربية، (لَدَنَّ)، ١٨٦/٤.

وأما نصب الاسم (عُدوة) فحمله الجوهري على التوهم بقوله: "وقد حمل حذف النون بعضهم على أن قال: لدنْ عُدوةً فنصب عُدوةً بالتونين... لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقامَ التونين، فنصب كما تقول: ضاربٌ زيداً. ولم يُعملوا لدنْ إلا في عُدوة خاصة."^(١)

والأولى أن يكون التوهم قد حصل من زيادة النون وقياسهم إياها على التونين في العمل النحوي، لا أنه حصل من حذفها؛ والتونين زيادة تلحق آخر الأسماء، فتصحّ المقايسة بينهما في تفسير هذا العمل، ولكنّ القول بهذا الحذف جزء من دعائم ثلاثية الأصول التي أقام القدماء عليها تأصيل نشأة أبنية العربية.

وفي تصرف (لدن) مع (عُدوة) ما يشير إلى نمط من التداخل الذي بيّنا دلالاته على مرحلة سابقة من التطور لم يكن الفصل التامّ فيها بين الأنواع قد أخذ مأخذه في أبنية اللغة وتراكيبها، فالأصل في الظرف لدنْ أن يكون مضافاً إلى ما بعده، وحين ينقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، فإن ما يتبعه يظلّ يراوح بين النصب والرفع، ولا أدلّ على ذلك ممّا حصل في نصب (عُدوة) على التمييز أو على التشبيه بالمفعول؛ لشبهه (لدن) -كما يقول بعض القدماء- باسم الفاعل، مع ما يضعف علة التشبيه من سماع النصب بـ: (لدنْ) بحذف النون، وفسروا نصب (عُدوة) على أنها خبرٌ لكان المحذوفة مع اسمها: أي: لدنْ كانت الساعةُ عُدوةً، وحكى الكوفيون رفع عُدوة بعد لدنْ بكان التامة المحذوفة. والتقدير: لدنْ كانت عُدوةً، أو أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لدنْ وقت هو عُدوة. وقيل: على التشبيه بالفاعل.^(٢)

ولو أننا أخذنا بالثنائية اللغوية لرأينا أنّ الظرف (لدنْ) نصب (شولاً) في الشاهد الذي سبق، وهذا يقابل النصب بالفعل الثنائي المضاعف الفصيح (لدنْ)؛ للمرويّ

(١) الجوهري، صحاح العربية، (لدن)، ٦/٢١٩٥.

(٢) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢/١٦١.

عن هُدَيْل، وهو قولها: لَدَّه عن كذا أي: حَبَسَه. واستُعمل الفعل (لَدَّ) لازماً في بعض اللهجات الأردنية بمعنى دوام النظر إلى الشيء، والفعلُ ناشئ من البنية الاستعمالية (لد)، ومن ثَمَّ ظلَّ النصب قائماً فيما نشأ بزيادة النون، نعني الظرف (لَدْن) الذي نصب (غدوة)، خلافاً لمزيد الفعل (لَدْن) الذي تنوسي فيه التعدي، فقيل: تَلَدَّنَ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ، ولعلَّ زيادة التاء هي التي حولته إلى فعل لازم، حين أريد معنى المطاوعة الصرفية.

وأما رفع (غدوة) فيشير إلى شيء من معنى الفعلية في (لَدْن)؛ لهذا كان قول القدماء برفعه على التشبيه بالفاعل له دلالة على معنى هذه الفعلية فيه. وهذه المراوحة بين نصب الاسم ورفعه وجره على الإضافة بعد الظرف (لَدْن) لا تكاد تختلف عما حصل في الظرف (قَطْن) على نحو قول أبي بكر بن الأنباري الذي سبق، وهو: "ومن العرب من يقول: قَطْنٌ عَبْدَ اللَّهِ دَرَهْمٌ. فيزيد نوناً على قَطْ، وينصب بها، ويخفض، ويضيف إلى نفسه، فيقول: قَطْنِي. ولم يُحْك ذلك في قَدْ، والقياس فيهما واحد." (١)

والمشترك من التطور الذي تعاور على البنيتين اللغويتين (قَطْ) و(لَدْ) قد يكون الشاهد الأقوى على تطور أبنية العربية من أصول ثنائية.

٤. مسائل الحرف الناسخ (لعلّ)

يدل المروي في المؤلفات اللغوية على أنّ (لعلّ) من أكثر ألفاظ العربية تصرفاً في المعنى والمبنى، واختلافاً في لهجاتها، يقول ابن يعيش: "اعلم أن العرب قد تلعبت بهذا الحرف كثيراً؛ لكثرتة في كلامهم، لأنَّ معناه الطمع، ولا يخلو إنسانٌ من ذلك." (٢) وقد رأينا أنهم يروون فيه معاني كثيرة، فقد تكون بمعنى (كَي)،

(١) الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ٣٢٤/٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٩١/٥.

وتكونُ تَرْجِيَاءً، وَظَنَاءً، وبمعنى عَسَى، يقال: لَعَلَّ عبدُ اللَّهِ يَقُومُ، معناه: عَسَى عبدُ اللَّهِ يَقُومُ؛ ويدلُّ على هذا المعنى دُخُولُ (أَنَّ) فِي خَبَرِهَا فِي نَحْوِ قَوْلِ مُتَمِّمٍ:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مِلْمَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّاتِي يَدَعُكَ أَجْدَعَا

وتدل على الاستفهام، كقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً: "لعلنا أعجناك."^(١)

ومن معاني (لَعَلَّ) و(لَعَلُّ) و(عَلَّ) الطَّمَعُ والإشفاق، كقول جميل بثينة:

أَتُونِي فَقَالُوا يَا جَمِيلَ تَبَدَّلْتَ بُثَيْنَةَ أَبَدَالًا فَقُلْتَ لَعَلَّهَا

وَعَلَّ جِبَالًا كُنْتُ أَحْكَمْتُ فَنَأَهَا أُتِيحَ لَهَا وَاشِي رَفِيقُ فَحَلَّهَا

وتكون للتعليل، كقول الشاعر:

وَقَلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكْفُ وَوَتَقْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقِ

وجاءت لغير هذه المعاني السابقة.^(٢)

وقد أحصى الزبيدي لهجات مختلفة واستعمالات متباينة في (لعلَّ)، هي:

عَنَّ، عَنَّ، أَنْ، لَأَنَّ، لَوَنَّ، رَعَلَّ، لَعَنَّ، لَعَنَّ، رَعَنَّ، وَيَقَالُ: عَلِيٌّ أَفْعَلُ، عَلَّنِي أَفْعَلُ،

(١) الزبيدي، تاج العروس، (لعل)، ٣٧٢/٣٠، ٣٧٣.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٧/٢، ٨. والبيت أورده ابن الشجري في أماليه، ٧٧/١، ولم ينسبه إلى قائله.

لَعَلِّي أَفْعَلُ، لَعَلَّنِي أَفْعَلُ، لَعْنِي، لَعْنَنِي، لَعْنِي، لَعْنَنِي، لَوْنِي، لَوْنَنِي، لَأْنِي، لَأْنَنِي،
أُنِّي، أُنْنِي، رَعْنِي، رَعْنَنِي. (١)

والمشهور من هذه اللهجات -كما يذكر العكبري- لعلّ وعلّ. (٢) ويرى ابن مالك أنّ (لعلّ، علّ، لعنّ، لعنّ، لعنّ، لعنّ، لعنّ، لعنّ، لعنّ، لعنّ) هي المشهورة، وأمّا (رعنّ، رعنّ، رعنّ، لعنّ، لعنّ) فقليلة، وأقلها استعمالاً لعنّ. (٣)

وبعض هذا الاختلاف قائم على جواز استعمال نون الوقاية مع (لعلّ) وعدمه، وقد اختلفوا في علّة حذف هذه النون، فسيبويه يراه لكثرة الاستعمال، واجتماع النونات في هذه النواسخ، ك: إنّ وأنّ ولكنّ وكأَنَّ، وهم يستثقلون التضعيف. وأمّا لعلّ فإنّها وإن لم يكن في آخرها نون فإنّ في آخرها لاماً مضاعفة، واللام قريبة من النون. (٤) وبعض الاختلاف بسبب إبدال النون من اللام في (لعلّ)، لقول العكبري: "قالوا: لعنّ، وإنّما جاز ذلك لوجهين: أحدهما قرب ما بين النون واللام، والثاني كثرة اللّامات في لعلّ، ففروا منها إلى النون، وكانت النون أليّن منها إذ كانت تشبه حرف المدّ." (٥)

وقد بين ابن يعيش علّة هذا الإبدال بقوله: "وذلك لكثرة لعلّ، وعموم استعمالها، والنون تقارب اللام في المخرج." (٦) وأشار إلى إبدال العين في (لعلّ) والإبدال منها بقوله: "قالوا: لعنّ... كأنّهم أبدلوا العين غيناً؛ لأنها تقرب منها في الحلق ليس بينهما إلاّ الحاء، وهي أخفّ من العين؛ لأن العين أدخل في الحلق، وكلّما استقلّ الحرف كان أثقل. وقالوا أيضاً: أنّ ولأَنَّ بمعنى عنّ ولعنّ، كأنّهم

(١) الزبيدي، تاج العروس، (لعل)، ٣٧٢/٣٠، ٣٧٣.

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢٠٦/١، ٢٠٧.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٤٦/٢.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٠٠/٢.

(٥) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٣٣/٢.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٩١/٥.

أبدلوا من العين همزةً.^(١) وكذا روي إبدال اللام راءً، وقد نصَّ السيوطيُّ في (همع الهوامع) على هذا الإبدال بقوله: "ورَعَنَّ بإبدال اللام راءً."^(٢) وهذا ينطبق على الأنواع الواردة في قول ابن منظور: "وقالوا: لَعَنَّكَ ولَغَنَّكَ ورَعَنَّكَ ورَغَنَّكَ، كُلُّ ذلك على البَدَل."^(٣)

واختلفوا في اللام المتصدرة في (لعلَّ)، فهي لام زائدة أو لام الابتداء.^(٤) والبصريون هم من قال بزيادتها، وأما الكوفيون فرأوا أنها أصل، ويدل على زيادتها أنها استعملت بغير لام في الشَّعر كثيراً، والأصلُ عَدَمُ حذفِ الأصلِ، والزيادةُ أقربُ لا سيما إذا أُريدَ تَقْوِيَةُ الحرفِ أو قُوَّةُ معناه. وأنَّ (علَّ) مؤلفة من ثلاثة أحرف، وأصلُ البابِ إنَّ وأنَّ وهما على ثلاثة أحرفٍ، وهذا يُؤنس بأنَّ الأصلَ هو (علَّ) كسائر أخواتها. زيادةٌ على أن هذه الحروف مشبهةٌ بالفعل في العملِ، والفعلُ تلحقه الزوائد، فجاز أن تكون اللام زائدةً، كما تُزاد في الفعل، في نحو: إنَّ زيداَ لَيَقوم، والله لِقامَ زيدٍ. وأمَّا ما يَرَجَّحُ أصالة هذه اللام فهو أنَّ الحذفَ تَصَرَّفُ، والحروف لا تَتَصَرَّفُ، وأنَّ نونَ الوقاية لا تكادُ تجيءُ مع (لعلَّ)؛ لأنَّ اللامَ الأولى أصلٌ وبعدَ العين لآمان، والنون تُشبه اللام فكانت على هذا تَجتمع في التقدير أربع لآماتٍ، فتُحومِي ذلك فراراً من اجتماع الأمثال. ويخلص العُكْبَرِي من ذلك إلى أصالة كلِّ منهما بقوله: "الصَّحِيحُ عندي أنَّ لعلَّ وعَلَّ لُغتان لا يُحكَم في إحداهما بالزيادة ولا في الأخرى بالحذف... ويدلُّ على ذلك تَعَدُّدُ اللُّغات في لعلَّ، فقد قالوا: لعلَّ وعَلَّ وعَنَّ ولَعَنَّ ولَغَنَّ، وكلُّ منها لغةٌ غير الأخرى، ولا يُقال: إن الغين

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٩١/٥.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ٤٨٩/١.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (عل)، ٤٧٢/١١-٤٧٤.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٤٨٨/١.

بدلٌ من العين." (١) ويقول أيضاً: "واللام الأولى في لعلٌ أصلٌ في أقوى القولين؛ لأنَّ الزيادة تصرّف، والحروف بعيدة منه، ولأنَّ الحَرْفَ وضع اختصاراً." (٢)

وقد ذكر أبو البركات الأنباري -من قبل- هذه المسألة الخلافية، وخلص منها إلى موافقة الكوفيين بقوله: "والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون." (٣)

وأما عمل (لعلّ) النحوي فيتمثل بصيرورتها من النواسخ الحرفية العاملة التي تتصبّ المبتدأ وترفع الخبر؛ وعلّة هذا العمل مشابهتها للأفعال، من وجوهٍ منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، وأنها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، وبنائها على الفتح كالأفعال الماضية، وشبّهت من الأفعال بما قُدّم مفعولُه على فاعله. فقولهم: إنَّ زيدا قائمٌ بمنزلة: ضربَ زيدا رجلاً. (٤)

وينقاس هذا العمل فيما يأتي من صور (لعلّ) بعد الحذف أو الإبدال، في نحو: علكَ وعنك. (٥) وتكف (لعلّ) عن هذا العمل بزيادة (ما) الكافة، كقول الأسود ابن كراع:

تحلّل وعالج ذاتَ نفسك وانظرنُ أبا جعلٍ لعلّما أنتَ حالمٌ (٦)

-
- (١) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٣٥٩-٣٦١.
 - (٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢٠٦/١، ٢٠٧.
 - (٣) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٧٧/١، ١٨١، ١٨٣.
 - (٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٥٤/١، ٢٥٥.
 - (٥) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٣٥٠.
 - (٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥١٩/٤.

ويُنسب إلى عُقَيْلِ الجَرِّ ب: لَعْلٌ وَعَلٌّ، ورد في (لسان العرب): "وحكى أبو زيد أن لُغَةَ عُقَيْلٍ: لَعْلٌ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.. وقال الأَخْفَشُ: ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّهُ سَمِعَ لَامَ لَعْلٌ مَفْتُوحَةً فِي لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ بِهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَعْلٌ اللهُ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدٍ^(١)

وقد سَوَّغَ بعض القدماء الجر ب: (لعلّ) وأنكره بعضهم بمسوغات، يقول المرادي: "أصل كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزء منه، أن يعمل الجر... وإنما خرجت إنَّ وأخواتها، عن هذا الأصل، فعملت النصب والرفع، لشبهها بالفعل؛ ولذلك قال الجزولي: وقد جرّوا بلعلّ منبهة على الأصل. وروى الجرّ بها عن العرب أبو زيد والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة... وأنكر بعضهم هذه اللغة، وتأول قول الشاعر:

لعلّ أبي المغوار منك قريب

فقيل لعلّ في البيت مخففة، واسمها ضمير الشأن، واللام المفتوحة لام الجر، ولأبي المغوار منك قريب جملة في موضع خبرها. وهذا ضعيف، من أوجه: أحدها أن تخفيف لعلّ لم يسمع في هذا البيت. والثاني أنها لا تعمل في ضمير الشأن. والثالث أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ. ونقل بعضهم هذا التخريج عن الفارسي، على رواية من كسر لام لعلّ أبي المغوار فلا يلزمه الاعتراض الثالث.^(٢)

(١) ابن منظور، لسان العرب، (عل)، ١١/٤٧٢-٤٧٤. والبيت لجعفر بن خالد كما ذكر البغدادي في خزنة الأدب، ١٠/٤٤١.

(٢) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٥٨٣-٥٨٥. وهو الشطر الثاني من بيت لكعب بن سؤيد الغنوي كما ذكر ابن منظور في لسان العرب، (عل)، ١١/٤٧٣.

وتتصرف بدخولها على (أنّ) قياساً على (ليت)، يقول ابن مالك: "وأجاز الأخفش أن تعامل لعل معاملة ليت في الدخول على أنّ بلا فاصل، فيقال: لعل أنّ الله يرحمنا. ورأيه في هذا ضعيف، لأن مقتضى الدليل ألاّ يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت، فحق ألا يكتفى بها بعدها، لكن سُمع فقبل في هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يزداد عليه دون سماع." (١)

ونقل ابن منظور عن الفراء في (لعلّ) الواردة في البيت السابق: (لعلّ أبي المغوار) ما يخرجها عن أصل استعمالها حرفاً ناسخاً، يقول: "العربُ تقولُ للعائر: لَعَا لَكَ وتقول: عَلْ وَلَعْلْ وَعَلَّكَ وَلَعَلَّكَ، وأنشد للفرزدق:

إِذَا عَثَرْتُ بِبِي قَلْتُ عَلَّكَ وَانْتَهَى إِلَى بَابِ أَبْوَابِ الْوَلِيدِ كَالْهَذَا

... شُدِّدَت اللَّامُ فِي قَوْلِهِمْ: عَلَّكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا: عَلْ لَكَ، وَكَذَلِكَ لَعَلَّكَ إِنَّمَا هُوَ لَعْلٌ لَكَ، قَالَ الْكَسَائِيُّ: الْعَرَبُ تُصَيِّرُ لَعْلَ مَكَانَ لَعَاً، وَتَجْعَلُ لَعَاً مَكَانَ لَعْلٍ، وَأَنْشَدَ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ، أَرَادَ وَلَا لَعْلَ، وَمَعْنَاهُمَا ارْتِفَعُ مِنَ الْعَنْزَةِ، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ:

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّامَةُ مِنْ لَمَاتِهَا

معناه: عَا لَصُرُوفِ الدَّهْرِ، فَأَسْقَطَ اللَّامَ مِنْ لَعَا لَصُرُوفِ الدَّهْرِ، وَصَيَّرَ نُونَ لَعَاً لَاماً، لِقُرْبِ مَخْرَجِ النَّونِ مِنَ اللَّامِ، هَذَا عَلَى قَوْلِ مَنْ كَسَرَ صُرُوفَ، وَمَنْ نَصَبَهَا جَعَلَ عَلٌّ بِمَعْنَى لَعْلٌ فَنَصَبَ صُرُوفَ الدَّهْرِ، وَمَعْنَى: لَعَا لَكَ، أَي: ارْتِفَاعاً؛ قَالَ ابْنُ رُومَانَ: وَسَمِعْتُ الْفَرَّاءَ يُنْشِدُ عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ، فَسَأَلْتَهُ: لِمَ تَكْسِرُ عَلَّ

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٤٠/٢، ٤٧.

صُرُوفٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا مَعْنَاهُ لَعًا لِيَصُرُوفَ الدَّهْرِ وَدَوَّلَاتِهَا، فَاخْفَضَتْ صُرُوفَ بِاللَّامِ
وَالدَّهْرُ بِإِضَافَةِ الصُّرُوفِ إِلَيْهَا. (١)

ونقل المرادي في هذا ما نصه: "قيل: يجوز أن يكون لَعًا في البيت هي التي
تقال للعائر، واللام للجر، والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف، تقديره:
فرج، أو شبهه. وهذا بعيد أيضاً. وقيل: أراد الحكاية." (٢) ويرى ابن خالويه أن
قولهم: لَعًا لك معناه سلمك الله وحفظك. (٣)

وفي الشاهد الآتي المروي بفتح اللام المتطرفة في (لعلّ) وكسرها:

لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيماً

يطالع هذا التوجيه الذي ينقله ابن السكيت عن الفراء بقوله: "ذهب الفراء إلى أن
أصلها لَعًا، من قولك: لَعًا لزيد. أدغم التنوين في اللام، وكثر بها الكلام؛ حتى
صارت في اللفظ لَعَلَّ. وإنما هي من حرفين الثاني لام الإضافة. قال: ثم فتحوها
توهماً أن الكلمتين واحدة." (٤)

وبالعود إلى ما سبق بيانه يتّضح لنا أن المروي في (لعلّ) وأنواعه يشير إلى
أنه نمط لغوي بدت فيه ملامح التطور من أصل ثنائي، وأما المعاني المختلفة
المذكورة في أنواعه فقد أوجزها الخليل بقوله: "يقال: عَلَّ أخاك: أي لعلَّ أخاك،

(١) ابن منظور، لسان العرب، (عل)، ١١ / ٤٧٢-٤٧٤. والبيت (علّ صُرُوفِ الدَّهْرِ...) من
الأبيات التي لا يعرف قائلها، ينظر: إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية،
١٧٥/٩.

(٢) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٥٨٣-٥٨٥.

(٣) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ص ٧٢.

(٤) ابن السكيت، كتاب الألفاظ، ص ٢٦١، ٢٦٢.

وهو حرفٌ يُقَرَّبُ من قضاء الحاجة ويُطْمَعُ.^(١) وقد أعاد هذه المعاني البصريون كما يذكر السيوطي: "إلى الترجي والإشفاق."^(٢) وفسَّر ابن يعيش كثرة تصرف العرب بهذا اللفظ بدلالاته على معنى الطمع، ولا يخلو إنسانٌ من ذلك.^(٣)

وهذه المعاني الجامعة تقارب المروي في (لعاً) بمعنى: سلّمك الله وحفظك، وهو دعاء، ومنه قولهم: لعاً لك، أي: ارتفاعاً. وقد ذكر هذا المعنى قطرب في (كتاب الفرق في اللغة) بقوله: "لعاً لك، ولعلّ لك ولعلّك كلها في الانتعاش، يُزَجَّر إذا صُرِعَ لينهض."^(٤) وكذا ذكر صاحب بن عباد هذا المعنى بقوله: "ويقال للعائر: لَعُ لَعُ، وَلَعُ وَلَعْلُ بمعنى لعاً."^(٥) وقد يكون (لَعُ) ناشئاً بالقلب المكاني من (عَلُ)؛ لقول الفراء الذي سبق، وهو: "العَرَبُ تقولُ للعائر: لعاً لك وتقول: عَلُ وَلَعْلُ وَعَلَّكَ وَلَعْلَكَ."

وليس الترجي والإشفاق والطمع سوى ما نرجوه من زوال هم أو ضيق، وهذا من مجاز معنى الارتفاع الحقيقي، عندما نقول: لعلّ الله يأتي بالفرج، فإذا كان الأمر على هذا النحو فمن الراجح أنّ البنية الثنائية التي نشأت منها هذه الأنواع كلها هي (عَلُ)، ومن بين مشتقات هذه البنية جملة الأفعال والأسماء الدالة على الارتفاع في العربية، وقد جمعها ابن فارس مع (لعاً) وعدّها من أصل معتل واحد، يقول: "علو، العين واللام والحرف المعتل ياءً كان أو واواً أو ألفاً أصلٌ واحدٌ يدلُّ على السُمُو والارتفاع، لا يشدُّ عنه شيءٌ. ومن ذلك: العلاءُ والعُلُوُّ. ويقولون:

(١) الخليل، العين، (لَعُ)، ٨٩/١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ٤٨٨/١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٩١/٥.

(٤) قطرب، أبو علي محمد بن المستنير، كتاب الفرق في اللغة، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، القاهرة، د.ت، ص ١٦٩.

(٥) ابن عباد، صاحب، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، ط١، بيروت، ٢٠١١م، (لَعُ)، ٤/١.

تَعَالَى النَّهَارُ، أَي: اِرْتَفَعَ. وَيُدْعَى لِلْعَاثِرِ: لَعَا لَكَ عَالِيًا، أَي: اِرْتَفَعَ فِي عِلَاءٍ وَثَبَاتٍ.^(١)

ولولا ثلاثية الأصول التي ألزم القدماء أنفسهم بها، لكان أصل هذه الأنواع لديهم هو (عَل) لا (علو)، ولو أنهم نظروا إلى أن الاشتقاق يمكن له أن ينطبق على بعض الحروف لرأينا أن حرف الجر (على) الدال على الاستعلاء الحقيقي والمجازي هو من هذه البنية الثنائية.

ويظهر أن هذا الحرف لم يخلص إلى الحرفية المحضّة، يتضح ذلك ممّا ذكره الجوهريّ فيه، وهو أنّه حرفٌ خافضٌ، وقد يكونُ اسماً يدخلُ عليه حرفُ جرٍّ، كقول الشاعر:

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَنَرَقَعَا

أَي: عَدَّتْ مِنْ فَوْقِهِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ.^(٢)

ونقل الزبيدي عن المبرد قوله: "على لفظةً مُشْتَرَكَةٌ لِلِاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ لَا أَنَّ الْاسْمَ هُوَ الْحَرْفُ أَوْ الْفِعْلُ، وَلَكِنْ قَدْ يَتَّقَى الْاسْمُ وَالْحَرْفُ فِي اللَّفْظِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: عَلَى زَيْدٍ ثَوْبٌ، فَعَلَى هَذِهِ حَرْفٌ، وَتَقُولُ: عَلَا زَيْدٌ ثَوْبٌ، فَعَلَى هَذِهِ فِعْلٌ لِأَنَّهُ مِنْ عَلَا يَعْلُو."^(٣)

والاتفاق - كما نرى - ثابت في اللفظ، وفي المعنى، وفي الاشتقاق من أصل واحد. ويظل معنى الاستعلاء ثابتاً في بعض الأسماء الثنائية التي استعملت في

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، (علو)، ١١٢/٤.

(٢) الجوهري، صحاح العربية، (علا)، ٢٤٣٨/٦. والبيت نسبة ابن منظور إلى يزيد بن الطنّريّة في لسان العرب، (علا)، ٨٩/١٥.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، (علا)، ١٠٣/٣٩.

نحو: أُتِيَتْهُ مِنْ عَلِّ الدَّارِ، وَمِنْ عَلِّ الدَّارِ، وَ: مِنْ عَلَا. وَلَا نَرَاهَا نَاشِئَةً مِنْ أَصُولِ ثَلَاثِيَّةٍ بِالْحَذْفِ أَوْ الْإِبْدَالِ كَمَا يَذْكَرُ بَعْضُ الْقَدَمَاءِ.^(١)

وباتخاذنا (عَلِّ) أصلاً نستطيع المضي في رصد نشأة الأبنية وتطورها على نحو يخضع لنمط معقول من القياس، والبعد عن المداخلات التأصيلية الحدسية، فيتكرير اللام صدرًا قبل العين ينشأ النمط المستعمل (لَعَلِّ)، ويتكريرها وإدغامها ينشأ الثنائي المضاعف (عَلِّ) و(لَعَلِّ)، وعلى ذلك يكون رأي البصريين القاضي بزيادة هذه اللام الأقرب إلى حقيقة تطور (لَعَلِّ)، بيد أنهم خالفوا منهجهم العام في الاشتقاق؛ بذهابهم إلى القول بالزيادة -هنا- دون الحذف الذي أطرد انكاؤهم عليه في تأصيلهم نشأة الأبنية من بعضها. والسبب في ذلك أن حذف اللام الابتدائية من النمط (لَعَلِّ) يبقيه -بعد حذفها- ثنائيًا مضاعفًا مستعملًا، والاستعمال دليل الاشتقاق.

والمضاعفة هي الوسيلة التي أفضت إلى نشوء الأبنية الثنائية المضاعفة، من نحو: قَطٌّ وَقَطٌّ، وأما تكرير أحد صوامت الأصل الثنائي فنراه مسؤولاً عن نشأة جملة الأبنية الثلاثية التي يتماثل فيها فاؤها ولامها، فمن الثنائي المقطعي (رَجُّ) نشأ الفعل الثلاثي: جَرَجَ الخاتم في الإصبع إذا اضطرب وتحرك من سعته، بتكرير الجيم قبل الراء، هكذا: (رَجُّ ← جَرَجَ).^(٢) ونشأ من الأصل (رَجُّ) الفعل الثنائي المضاعف: رَجَّ الشيء إذا حَرَّكَه^(٣)، والأجوف: راج، إذا جاء في سرعة، والرباعي

(١) الزبيدي، تاج العروس، (علا)، ٩١/٣٩.

(٢) الجوهري، صحاح اللغة، (جرج)، ٣٠٢/١.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، (رجج)، ٥٩٢/٥-٥٩٥.

المكّرر: رَجَرَ الشيءُ إذا جاء وذهب.^(١) ولا تخفى دلالة ما بُني من هذا الأصل على تحريك الشيء واضطرابه.

وقد رأينا من قبل أن العربية احتفظت بتكرير أحد صوامت الأصل الثلاثي؛ لبناء نمط معين من الرباعيات باعتراف القدماء، من قبيل الأفعال والأسماء: طرَبَ وطرَظَبَ، ورَقَفَ وقرَقَفَ، وكهَمَ والكهَمَمَ.

وبالعود إلى نتاج الأخذ بالأصل (عل) المسؤول عن نشأة الحرف الناسخ (علّ) نجد أن بناءه منه يشبه بناء الأفعال الثنائية المضاعفة، من قبيل: مَدَّ ورددَ، وهذا مدعاة إلى توهم الناظرين وإجرائه مجرى الأفعال في التراكيب اللغوية؛ لهذا رأيناه يعمل عمل الأفعال، ويُشَبَّه بها عندما صار من زمرة النواسخ الحرفية، ويُزاد فيه نون الوقاية، ويكسَع بقاء التأنيث الساكنة بعد زيادة اللام صدرًا في النمط (لَعَلَّتْ)، أو قد يظلّ يراوح بين كونه حرف جر أو ناسخًا، على ما ظهر في الشاهد: (عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ) بنصب (صُرُوف) وجرّه. وصار هذا النمط الاستعمالي مدعاةً إلى توهم آخر بسبب مضاعفة اللام، فأجريت هذه اللام مجرى اللام حرف الجرّ؛ وقد صرح الفراء بشيء من هذا التوهم عندما وقف على الشاهد السابق: (لعلّ الله فضلكم...) فرأى أن أصل (لعلّ) هو (لعا)، من قولهم: لعا لزيد. بإدغام التنوين في اللام، فلما كثر بها الكلام؛ صارت في اللفظ لعلّ، وهي مؤلفة من حرفين الثاني لام الجر ومن ثمّ: "فتحوها توهمًا أن الكلمتين واحدة."^(٢)

والذي نراه راجحاً هو أن (لعا لزيد) يتألف من: (لَعْنُ + ل) والنون الساكنة التي رسمت بالتنوين مُبدلة من اللام، ويعني ذلك أنه عبارة عن: (لعلّ + ل ← لعلّ ← لَعْنَل) فقام في عقول الناظرين أن اللام المتطرفة

(١) الفيومي، المصباح المنير، (روج)، ٢٤٢/١.

(٢) ابن السكيت، كتاب الألفاظ، ٢٦١، ٢٦٢.

عبارة عن حرف الجر، فحركوها بالكسرة، وعليه فالناطقون توهموا أنهما كلمتان لا كلمة؛ ولذلك فليس لدينا تنوين أدغم في اللام كما يذكر، بل لدينا تنوين (أي نون ساكنة) مبدل من اللام.

وما يرجح أن التنوين عبارة عن النون الساكنة ما روي بالنون المضاعفة التي أصلها اللام المضاعفة، في نحو: لَعَنَّكَ وَلَعَنَّكَ وَرَعَنَّكَ وَرَعَنَّكَ. (١) و: عَنَّ وَلَعَنَّ. (٢) ونصُّ الكسائي على أنها نون عندما فسر (لَعَنَّ) من: (لَعَنَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ...) بقوله: "معناه: عاً لَصُرُوفِ الدَّهْرِ، فأسقط اللام من لَعَنَّ لَصُرُوفِ الدَّهْرِ، وصيّر نونَ لَعَنَّ لَآمًا، لقرب مخرج النون من اللام، هذا على قول مَنْ كَسَرَ صُرُوفًا، وَمَنْ نَصَبَهَا جَعَلَ عَلًّا بمعنى لَعَنَّ فَتَصَبَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ...". (٣)

ونلاحظ أنَّ الكسائي فسّر هذا التحول دون بيانه علة سقوط اللام من (لَعَنَّ)، وهذا ما سبق لنا بيانه، وهو كثرة اتكاء القدماء على الحذف والإسقاط من الأبنية الثلاثية؛ لتفسير الأبنية الثنائية المستعملة، مع ما نراه من كون البنية الثنائية (عَنَّ) هي نفسها البنية (عَنَّ) التي استعملت مضاعفةً على الصورة (عَنَّ)، وهذه نتائج الإبدال من (عَنَّ) بعد وصولها بالمضاعفة والإدغام إلى (عَنَّ).

ونشير إلى أنه في بعض اللهجات الدارجة في مصر وفلسطين ما زلنا نسمع استعمالهم (عَنَّ) متصلةً بكاف الخطاب الساكنة؛ للدعاء بعدم حصول الشيء، يقال: عَنَّكَ ما رُحِت، وبضمير الغيبة (الهاء) في نحو: عَنَّهُ ما راح، وتستعمل بسكون النون، فيقال: عَنَّهُم ما راحوا، وعَنَّها ما راحت.

وقد وقفنا على أصل ثنائي اضطرَّ بعض القدماء إلى الاعتراف بتطوره، وهو الأصل (عَنَّ) المستعمل زجرًا للحيوان، يقول أبو عمرو الشَّيباني: "العَّلَّةُ: زجر

(١) ابن منظور، لسان العرب، (عل)، ١١/٤٧٢-٤٧٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/٣٩١.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (عل)، ١١/٤٧٢-٤٧٤.

المعزى، تقول: عَلُّ عَلٌ. ^(١) وفي (تاج العروس) أورده الزبيدي على النحو: "ويقالُ في زَجْرِ العَنْزِ: عَلُّ عَلٌ، وعَلَا عَلًا." ^(٢)

وقد ذكر الفيروزآبادي ما يؤكّد تطوره بقوله: "عَلْعٌ، كَأَيْنٌ، وَعَلُّ عَلٌ بزيادة لام: زَجْرٌ للعَنْمِ والإيْلِ." ^(٣) والمقصود بزيادة اللام هو أن (عَلُّ) صار بناء ثلاثياً موافقاً للبنية الصرفية (فَعْلٌ)، فوقع صوت العين المزيد لأمّاً لهذه البنية، والزيادة -كما نراها- من نمط تكرير العين التي وقعت فاءً في الأصل الثنائي. وأمّا إن قصد أن (عَلْعٌ) تطور بزيادة لام في آخره فهذا لا يستقيم؛ لأن تطوره بتكرير صامتية (العين واللام) هو ما يؤدي إلى بناء النمط الرباعي المكرر (العَلْعَلَّة).

ونحا الزبيدي منحي ردّ هذا النمط من التطور بقوله: "عَلْعٌ -كَأَيْنٌ- وَعَلْعَلٌ بزيادة لام، أهمله الجوهري، وصاحب اللسان، والصّاغاني في التكملة، وأورده في العُباب عن ابن عبّاد، قال: هو زَجْرٌ للعَنْمِ والإيْلِ. قلتُ: وذكُرُ الثّاني هنا مُستدركٌ؛ لأنّ محلّه اللام، وسيأتي أنّه مقلوبٌ لَعْلَعٌ، عن يعقوب، وكأنّ الأوّل مقصورٌ منه، فتأمّل." ^(٤)

فإن كان مقلوباً فماذا نضع برواية الشيباني لأصله على (عَلُّ)، واعتراف الفيروزآبادي بتطور هذا الأصل بزيادة العين؛ ليصير على البناء الثلاثي (عَلْعٌ)، وكذا تطوره بالإشباع الصوتي الذي ولّد الصورة (علا)؟

وعليه فليس بالمقبول ما نقله الزبيدي عن ابن السكّيت (يعقوب) من أن (عَلْعَلٌ) ناشئ من (لَعْلَعٌ) بالقلب، ولسنا نقبل بهذا المنهج الذي أخذ به الزبيدي في

(١) الشيباني، الجيم، ٢/٢٩٤.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، (علو)، ١٠٢/٣٩.

(٣) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (علع)، ١/٧٤٥.

(٤) الزبيدي، تاج العروس، (علع)، ٢١/٤٧٤.

عكس التطور اللغوي بذهابه إلى أنّ (عَلَج) ناشئ من قصر (لَعَلَج)، وهو يقصد بالقصر حذف اللام فاء (لَعَلَج)؛ فهذا الحذف من أكثر الوسائل اللغوية التي اتكأ عليها القدماء لتحمي القول بنشأة الأبنية اللغوية من أصول ثنائية.

نتائج الدراسة

توصّلت الدراسة من توفرها على بيان الأنواع الاستعمالية الفصيحة: قَطُّ وقَطُّ وقَطْنٌ وقَطَنٌ، وقَطُّ وقَطُّ وقَطَّطٍ والقَطِّقِطِ إلى جملة من النتائج، نوجز أبرزها على النحو الآتي:

١. الأنواع السابقة عبارة عن ألفاظ ناشئة من الأصل الثنائي (قَطُّ)، بغض الطرف عن اختلاف مسمياتها، كوسمهم إياها ظرفاً، أو اسم فعل، أو فعلاً أو اسماً محضاً، وبغض الطرف عن فصل القدماء بينها، ونظر كثير منهم إليها على أنها أنواع مستقلة، فهذه الأنواع تلتقي معانيها على القطع الحقيقي أو المجازي.
٢. قامت الدلائل الاستعمالية على أن الأصل (قَطُّ) عبارة عن بنية ثنائية مؤلفة من مقطع صوتي واحد قابلة للتطور باشتقاق الأبنية الثنائية المضاعفة، بتكرير الطاء وإدغامها، ك: كالظرف: قَطُّ، والفعل: قَطَّ، وتكرير القاف والطاء للوصول إلى البناء الرباعي المكرر (القَطِّقِطِ)، وبإشباع الفتحة القصيرة لبناء (قَطَّاطِ)، وأما زيادة النون فقد أفضت إلى بناء اسم الفعل (قَطْنٌ) والفعل الثلاثي (قَطَنَ).
٣. توصلت الدراسة إلى ضابط في نوع الصوامت المزيدة في الأصل (قَطُّ)، وهو أنها يجب أن تكون أخفَّ من صامتي هذا الأصل (القاف والطاء)؛ وليبيان هذا الضابط فقد اتكأت الدراسة على جملة الأفعال الثلاثية التي أدت معنى القطع، كالفعل: قَطَنَ وقَطَمَ وقَطَلَّ وقَطَرَ وقَرَطَ، وقَطَرَ وقَطَشَ... وكان لتطور الأصول الثلاثية القائمة على هذا الأصل منهج واضح يقوم على بناء الرباعيات منها بزيادة أخف الصوامت المعروفة في العربية دون النظر إلى نوع صوامت الأبنية الثلاثية؛ فصح لذلك بناء الرباعي: قَرَطَمَ من الثلاثي: قَرَطَ (بزيادة الميم) وبناء: قَرَطَبَ بزيادة الباء، وكان كثير من اللغويين القدماء يعترفون بهذه الزيادات وينصون عليها. وقد حصرنا الزيادات المفضية إلى بناء الرباعيات غير

٥. كشفت الدراسة عن تطور الأصول الثنائية بزيادة الصوامت حشواً وكسحاً وصدراً، على نحو زيادة النون في الأفعال الدالة على القطع، وهي: قنطَ وقطنَ ونقطَ. وهذا يصلح في زيادة الميم وغيره من الصوامت الأخف من صوامت الثنائي (القاف والطاء). وكذا بينت الدراسة وسيلة أخرى في البناء، وهي تكرير أحد صوامت الأصل، وبهذه الوسيلة تطور الأصل (عل) المستعمل زجراً للحيوان -بتكرير العين بعد اللام- فصار مستعملاً على معنى الزجر، فقيل: عَلَّع. وهذا التكرير وسيلة ذكرها بعض القدماء في بناء الأبنية الرباعية، من قبيل: طَرَطَبَ وقَرَفَ والكَهَمَ.

٦. أولت الدراسة مسألة تطور الأبنية بالإبدال الصوتي ما تستحق من البحث، فكان لها مستخلصات تدور في محور نشأة الاسم والحرف (قد) من (قط) بإبدال الطاء دالاً، وهو إبدال تفره القوانين الصوتية، فكلاهما من الأصوات الأسنانية اللثوية، زيادة على أن الحرف (قد) يشتمل على معنى (التحقيق)، وهو من معنى القطع المجازي، إذ لا يُقال: (قد نزل المطر) إلا بعد تيقن الناطق وقطعه بنزوله، وأما معاني (قد) -كالتشكيك وغيره- فهي سياقية في الكثير الأغلب. وبهذا الإبدال الصوتي بين الطاء والدال فسرنا نشأة الظروف (لَت، لَت، لَت) من أصلها (لد).

وأما الأمثلة: (عَن، عَنَّ، أَن، لَأَنَّ، لَوَنَّ، رَعَلَ، لَعَنَّ، لَعَنَّ، رَغَنَّ) فنشأة من الحرف الناسخ (عل) عندما استعمل بهذه الصيغة الثنائية المضاعفة، والصيغة الثلاثية (لعل) بعد زيادة اللام صدراً، ولا تخفى نشأة هذه الأمثلة بإبدال العين همزةً وغيناً، وإبدال اللام نوناً وراء. والتقارب الصوتي في مخارج هذه الأصوات هو ما سوَّغ إبدال بعضها من بعض، فالأصوات (أ، ع، غ) من الأصوات الحلقية عند القدماء، والأصوات (ل، ر، ن) من الأصوات اللثوية. وأما الصيغة (لَوَنَّ) فنشأة بإبدال الهمزة واواً، والتبادل الموقعي بين الهمزة والواو والياء معروف شائع في العربية.

مصادر الدراسة ومراجعتها الرئيسية

١. الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٢. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة علق عليه: عمر سلامي وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٣. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.
٤. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ط، د ت.
٥. الأشموني، أبو الحسن علي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٦. الأشموني، أبو الحسن علي، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د ط، د ت.
٧. الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦١م.
٨. الأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.
٩. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب في لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

١٠. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣، ١٩٦١م.
١١. أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
١٢. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٠م.
١٣. ابن دُرَيْد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
١٤. ابن سيده الأندلسي، أبو الحسن علي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
١٥. ابن سيده الأندلسي، أبو الحسن علي، المخصص، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
١٦. ابن عباد، الصاحب، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
١٧. ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
١٨. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت.
١٩. ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر، كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
٢٠. ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٢١. ابن مالك، جمال الدين محمد الطائي الجياني، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د ط، د ت.
٢٢. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤.
٢٣. ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ١٩٩٣، ١٩٩٥ م.
٢٤. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ط، د ت.
٢٥. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧ م.
٢٦. الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، وزارة الثقافة، دار الرشيد، بغداد، ط١، ١٩٨١ م.
٢٧. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، ١٩٩٤ م.
٢٨. حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٢٥.
٢٩. الحميري، نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين العمري وآخرين، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩ م.
٣٠. الخوام، رياض، لدن ولدن بين الثنائيات والثلاثيات وأحكامهما النحوية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٣٦)، ١٩٧٩ م.

٣١. الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
٣٢. الرافي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، راجعه: عبدالله المنشاوي، مهدي البقيري، مكتبة الإيمان، القاهرة، د ط، د ت.
٣٣. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دولة الكويت، ١٩٦٥-٢٠٠١م.
٣٤. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، دت.
٣٥. زيدان، جرجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة وتعليق: مراد كامل، دار الحدائث، بيروت، د ط، ١٩٨٢م.
٣٦. السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
٣٧. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
٣٨. السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، دط، ١٩٧٤م.
٣٩. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
٤٠. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وزملائه، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ١٩٨٧م.
٤١. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ط، د ت.

٤٢. الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط١، ١٩٩٩م.
٤٣. الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري المسمى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
٤٤. عبدالتواب، رمضان، التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
٤٥. عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٩٩٩م.
٤٦. عبدالتواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
٤٧. العكبري، أبو البقاء عبدالله، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦.
٤٨. الغلاييني، مصطفى بن محمد، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط٢٨، ١٩٩٣م.
٤٩. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، دار الشعب، القاهرة، د ط، ٢٠٠٣م.
٥٠. فاضل، عبدالحق، أقاصيص لغوية قط وبناتها، مجلة اللسان العربي، المجلد (١٨)، الجزء (٣)، ١٩٧١م.
٥١. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد، ط١، ١٩٨١م.
٥٢. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.

٥٣. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د ط، د ت.
٥٤. قطرب، أبو علي محمد بن المستنير، الأزمنة وتلبية الجاهلية، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥ م.
٥٥. قطرب، أبو علي محمد بن المستنير، الفرق في اللغة، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، د ت.
٥٦. الكافيجي، محيي الدين، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط ٣، ١٩٩٦ م.
٥٧. المرادي، أبو محمد بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨ م.
٥٨. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، تحقيق: فخر قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣ م.
٥٩. المساعفة، خالد، الأصول الثنائية للأفعال العربية دراسة في التأصيل والتطور اللغوي، خزائن القلم، عمان، ط ١، ٢٠١٥ م.
٦٠. المطلبي، غالب فاضل، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط ١، ١٩٨٤ م.
٦١. المعاينة، ريم، بنى الأفعال العربية في معاجم الأفعال دراسة صوتية صرفية، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٨ م.
٦٢. المعري، أبو العلاء أحمد بن عبدالله، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، د ط، ١٩٩٢ م.

٦٣. المغربي، عبدالقادر، كلمات شائعة في اللغة العامية، أعيد نشره في كتاب:
"اللهجات العربية الفصحى والعامية"، المجلد الأول، وقد صدر عن مجمع اللغة
العربية المصري بإشراف كمال بشر، ٢٠٠٦م.
٦٤. النَّحَّاس، أبو جعفر، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم
والجابي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
٦٥. نعجة، سهى فتحي، آفاق الدرس اللغوي في العربية المبنى والمعنى، عالم الكتب
الحديث، إربد، الأردن، ط١، ٢٠١٤م.
٦٦. يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

References

1. AlAzhari, Khalid bin Abdullah, Sharh Altasreh Ala altawdeh, Dar AlKotob Alelmeh, Birut, 1st Edition, 2000.
2. Alazhari, Moh'ed bin Ahmed, Tahtheb Allughah commented by: Omar Salamy and partner, Dar Ehia Alturath AlArabi, Birut, 1st Edition, 2001.
3. Alastrabathy, Radhy Aldin Moh'ed bin Alhasan, Sharh Shafiat ibn Alhajeb, investigated by: Moh'ed Mohee Aldin AbdAlhamid and others, Dar AlKotob Alelmeh, Birut.
4. Alastrabathy, Radhy Aldin Moh'ed bin Alhasan, Sharh Kafiat ibn Alhajeb, investigated by: Ahmed Alsaid Ahmed, AlMaktabah Altawfiqeeh, Cairo.
5. AlAshmony, Abu Alhasan Ali, Manhaj Alsalik Ela Alfeat Ibn Malek, Investigated by: Abdulhamid Alsaid, Almaktabah Alazhariah Le Alturath, Cairo
6. Alanbari, Abu Albarakat, AlInsaf fi Masael AlKhelaf, Investigated by: Moh'ed Mohee Aldin AbdAlhamid, 4th Edetion, Almaktabah Altijareah AlKubra, 1969.
7. Alanbari, Abu Baker, Alzaher fi Ma'any Kalamat Alnas, Investigated by: Hatem Aldhamin, 1st Edition, Mussasat Alresalah, Birut, 1992.
8. Alandalusi, Abu Hayan Moh'ed bin Yousef, Ertishaf Aldharb fi Lisan Alarab, Investigated by: Rajab Othman Moh'ed, Reviewed by: Ramdhan Abdaltwab, Maktabat Alkhanjy, Cairo, 1st Edition, 1998.
9. Anees, Ibrahim, Alaswat Allughawih, Dar Alnahdha Alarabiah, Cairo, 3rd Edition, 1961.
10. Anees, Ibrahim, Dalalat Alalfath, Maktabat Alanjlo Almisriah, Cairo.
11. Ibn Jini, Abu Alfath Othman, Alkhasaes, Inestigated by: Moh'ed Ali Alnajar, Iraqi Ministry of Culture and Information, Baghdad, Alhaiah Almisriah Ala'amah le Alkutab, Cairo, 4th Edition, 1990.

12. Ibn Duraid, Abu Baker Moh'ed bin Alhasan, Jamharat Alughah, Investigated by: Ramzi Muneer Ba'alabki, Dar Alelm Le Almalaeen, Birut, 1st Edition, 1987.
13. Ibn Sido Alandalusi, Abu Alhasan Ali, Almuhasas, Investigated by: AbdAlhamid Hindawi, Dar AlKotob Alelmeh, Birut, 1st Edition, 2005.
14. Ibn Abad, Alsaheb, Almuheed fi Allughah, Inestigated by: Moh'ed Hasan Al Yasin, 1st Edition, Alam Alkutob, Birut, 2011.
15. Ibn Fares, Abu Alhussin Ahmed, Maqaes Allughah, Inwstigated by: Abdusalam Haron, Dar Aljeel, Birut.
16. Ibn Alketa'a, Abu Alqasem Ali bin Ja'afer, Kitab Alafa'al, Alam Alkotob, Birut, 1st Edition, 1983.
17. Ibn Malek, Jamal aldin Moh'ed, Sharh Altasheel, Investigated by:
18. Abdurahamn Alsaied & Moh'ed Almakhton, Hajr le Alteba'a wa Alnasher, Cairo, 1st Edition, 1990.
19. Ibn Malek Jamal aldin Altaei Aljiani, Shawahed Altawdheh wa altasheh le Mushkelat Aljame' Alsaheh, Investigated by: Moh'ed Fuad Abdelbaqi, Maktabet Al Orwabah, Cairo.
20. Ibn Manathor, Abu Alfadel Jamal Aldin Moh'ed, Lisan Alarab, Dar Alfaker, Birut, 3rd Edition, 1994.
21. Ibn Hisham, Abu Moh'ed Abduallah Jamal Aldin, Mughny Allabib, Investigated by: Moh'ed Mohe Aldin Abdelhamid, Almaktabah Alasreh, Birut, 1993, 1995.
22. Ibn Ya'ish, Mufaq Aldin Ya'ish bin Ali, Sharh Almufasel, Investigated by: Ahmed Alsaied Ahmed, AlMaktabah Altawfiqeeh, Cairo.
23. Alhadethy, Khadijah, Mawqif Alnuhat min Alehtijaj be Alhadith Alsharif, Ministry of Culture, Dar Alrashid, Baghdad, 1st Edition, 1981.

24. Hassan, Tamam, Allughah Alarabiah Ma'anah & Mabnah, Aldar Albidha, 1994.
25. Hasan, Abas, Alnahw Alwafi, Dar Alma'aref, Cairo, 25th Edition.
26. Alhamiry, Nashwan, Shams Alolom & Dawa Kalam Alarab min Alkolom, Investigated by: Hussin Alomari & others, 1st Edition, Dar Alfiker Almua'aser, Birut, Dar Alfeker, Damascus, 1999.
27. Alkhawam, Riadh, Ladn wa Lada bein Althonaeh & Altholatheh & Ahkamuhma Aknahweah, Majalat Majma'a Allughah Alarabia Alordony, aladad 36, 1979.
28. Alzubaidy, Moh'ed Murtadha, Taj Alaros min Jawaher Alqamos, Investigated by a group of investigators, Kuwait, 1965-2001.
29. Alsamerai, Ibrahim, Alfel Zamanoh wa Abneatoh, Mussasat Alresalah, Birut, 3rd Edition, 1983.
30. Sibawih, Abu Beshar Amro bin Othman, Alketab, Investigated by: Abdusalam Moh'ed Haron, Maktabat Alkhanjy, Cairo, 2nd Edition, 1982.
31. Alseuty, Jalal Aldin Abdulrahman, Almuzher fi Olom Allughah wa Anwa'eha, explained & commented by: Moh'ed Jad Almawla bek & partners, Almaktabah Alasreh, Birut, 1987.
32. Alseuty, Jalal Aldin Abdulrahman, Hame' Alhawame', Investigated by: AbdAlhamid Hindawi, AlMaktabah Altawfiqeeh, Cairo.
33. Alshaib, Fawzi, Muhadarat fi Allesaniat, Publications of the Ministry of Culture, Amman, 1st Edition, 1999.
34. Abdaltwab, Ramdhan, Altadour Allughawi Mazahro & Ellaloh & Qawaninh, Maktabat Alkhanjy, Cairo, 3rd Edition, 1997.
35. Abdaltwab, Ramdhan, Fosol fi Fiqh Alarabia, Maktabat Alkhanjy, Cairo, 6th Edition, 1999.

36. Abdaltwab, Ramdhan, Almadkhal ela elm Allighah wa Manahij Albahth Allughawi, Maktabat Alkhanjy, Cairo, 3rd Edition, 1997.
37. Alakbari, Abu Albaqa' Abdullallah, Altabeen an Mathaheb Alnahween
38. Alghaleeni, Mustafa bin Moh'ed, Jame' Aldoros Alarabia, Almaktabah Alasreh, Birut, Saida, 28th Edition, 1993.
39. Fadel, Abd Ahaq, Aqasis Lughawih Qat & Banateha, Majalat Allesan Alarabi, 18th Volume, Part 3, 1971.
40. Alfarahedy, Alkhalil bin Ahmed, Alain, Investigated by: Ibraim Alsamerai & Mahdi Almakhzoumi, Iraqi Ministry of Culture and Information, Dar Alrasheed, Baghdad, 1st Edition, 1981.
41. Alfayrozabady, Majd Edin abu Taher, Alqamous Almohid, Investigated by: Office of Heritage Investigation at Al-Resala Foundation, 8th Edition, Al-Resala Foundation, Birut, 2005.
42. Qutrob, Abu Ali Moh'ed bin Almustanir, Alfarq fi Allughah, Investigated by: Khalil Ibrahim Alatih, Maktabit Althaqafah Aldineh, Cairo, 1st Edition.
43. Alkafeji, Mohy Aldin, Sharh Quaed Alerab le ibn Hisham, Investigated by: Fakher Aldin Qabawah, dar Talas, Damascus, 3rd Edition, 1996.

44. Almarady, Alhasn bin Qasem, Aljana Aldani, Investigated by: Fakher Aldin Qabawah & Moh'ed Nadeem Fadel, Dar alafaq aljadidah, Beirut, 2nd Edition, 1983.
45. Almasa'feh, Khalid, Alosol Althunaeiah le Alafa'al Alarabiah Dirasah fi Alta'sil wa Altadawr Allughawi, Khazain Alqalam, Amman, 1st Edition, 2015.
46. Almatlaby, Ghalib Fadel, fi Alaswat Allughawiah Dirasah fi Aswat Almad Alarabia, Publications of Iraqi Ministry of Culture & Information, 1st Edition, 1984.
47. Al,a'aita, Reem, Buna Alafa'al Alarabia fi Ma'ajem Alafa'al Dirasah Sawtiah Sarfiah, Azminah le Alnasher wa Altawze', Amman, 1st Edition, 2008.
48. Na'ajah, Suha Fathi, Afaq Aldars Allughawi fi Alarabia Almabna wa Alma'ana, Alam Alkotob Alhadith, Irbid, Jordan, 1st Edition, 2014.
49. Almaghribi, Abdelqader, Kalimat Shae'ah fi Allughah Ala'ameah, Republished as a book: Alhajat Alarabia Alfusha wa Ala'miah, Volum 1, it was issued by the Egyptian Arabic Language Complex under the supervision of: Kamal Beshar, 2006.